

الباب السادس

التناظر بين المخرج-و-المخرج

1-6 المقدمة

في هذا الباب، سوف ندرس مواضع التشابه في أشكال بعض الكلمات التي تربطها علاقات صرفية، لم تنتج بسبب مدخلات مشتركة. وسوف نتبنى الفكرة القائلة بأن مثل هذه التشابهات تتضمن مفهوم "التناظر بين المخرج-والمخرج"، والذي يعنى بتحقيق الحد الأقصى من الهوية الفونولوجية التي تربط بين الصيغ المخرجة ذات العلاقات الصرفية.

لقد كان للسلف النظري للتناظر-مخ مخ، وأقصد بذلك مفهوم "الاتساق الجدولي"، دور كبير في الإطار النظري ما قبل اللغويات التخليقية، (أنظر على سبيل المثال Kuryłowicz 1949). ولكن أفضل ما يقال في دوره من خلال الفونولوجيا التخليقية أنه كان متواضعاً (ولكن أنظر 1982 Kiparsky)، حيث أن ذلك الإطار النظري ينسب التشابهات بين الصيغ ذات الترابط الصرفي إلى الأدوات الاشتقاقية، وتحديداً إلى الدورة الفونولوجية. أما الآن، فنجد أن النظرية التفاضلية قد أعادت إحياء الاتساق الجدولي بفضل الجهود البحثية لكل من Benua (1995)، و Fleming (1995)، و McCarthy (1995)، و Burzio (1996)، و Kenstowicz (1996)، و Steriade (1996)، بالإضافة إلا آخرين. وبغض النظر عن بعض الاختلافات الفنية بين هذه المقترحات (حيث يشار إلى هذا المفهوم على أنه "الاتساق الجدولي"، أو "تحقيق الاتساقية"، أو "هوية-القاعدة"، أو "التناظر-مخ مخ")، فإننا سنعمل على دمجها جميعاً تحت المفهوم العام للتناظر-مخ مخ.

نجد أن التناظر-مخ مخ ينطلق في التفاصيل من مفهوم "الهوية-التكرارية"، الذي طرح للنقاش في الباب الخامس. حيث أن المكرر، الذي يعتبر جزء من صيغة سطحية، يكون عرضة لقيود التناظر التي تفرض متطلب الإبقاء على الهوية الرابطة بالقاعدة، والتي تعتبر في حد ذاتها جزء من ذات الصيغة السطحية. وتبين أن التفاعلات بين قيود الهوية الرابطة بين المكرر-و-القاعدة، من جهة، وقيود الموسومية، من جهة أخرى، هي مجرد مثال على الصنف الأساسي لتفاعلات القيود في النظرية التفاضلية: وأقصد بذلك التفاعلات بين المحافظة والموسومية.

فعلى سبيل المثال، قد اكتشفنا تشابهاً عميقاً بين تلك القيود التي تناهض حذف الجزئيات الصوتية المدخلة، وتلك التي تفرض تحقيق "التكرار الكامل". ف كلا هذين النوعين من القيود تتطلب الربط بين عناصر في تتابع ما (وليكن المدخل أو قاعدة المكرر) مع عناصر في تتابع آخر (مثل المخرج أو المكرر). وقد تم تحقيق هذه التشابهات (بالإضافة إلى تشابهات

أخرى) عن طريق قائمة قصيرة من قيود التناظر المعممة: الكلية، الاعتمادية، الهوية، الخطية، التجاور، الترسية. ولقد عرفنا أيضاً أن التناظر قادر على تقديم تفسير للتطبيق القاصر والتطبيق الزائد في الصرف التكراري، وذلك بناء على تفاعلات قيود الموسومية وقيود التناظر: المحافظة-مد مخ والهوية-ق ك. كما أن هذا التحليل قدم دلائل جديدة على صحة مفهوم التوازي، وذلك بناء على الملاحظة التي مفادها أنه يمكن لتأثيرات الهوية أن "تنسخ-رجعياً" إلى القاعدة، كما كان عليه الحال في عملية تأنيف الصوائت في لغة Malay.

أما في هذا الباب، فسيتم توسيع مدى نظرية التناظر لتغطي حقولاً تجريبية خام، بحيث نجد لها ثمانية تتضمن تناظراً بين المخرجات، وأذكر تحديداً عمليتي الاقتضاب الصرفي (Benua 1995، و McCarthy 1995) والزيادة المعتمدة-على-الجذر (Burzio 1994، 1996، و Benua 1995، و Kenstowicz 1996، و Steriade 1996). ولكن هناك سمة جديدة ومثيرة للاهتمام حقاً تتصف بها هذه الظواهر، إذا ما قارناها بعملية التكرار، حيث أنها تشتمل على تناظر بين صيغ مخرجاتية مستقلة: كلمات. ففي التكرار، نجد أنه يتم تعريف التناظر-ق ك على أنه علاقة بين أزواج من التمثيلات التي يتلزم-ظهورها في صيغة مخرجة واحدة. ولكن الظهور-التلزمي لم يعد ذا أهمية بالنسبة لعملية الاقتضاب، ولا بالنسبة لعملية الزيادة المعتمدة-على-الجذر، حيث أن كلاً من التمثيلين الذين تشتمل عليهما هاتين العمليتين يعتبر جذراً، أي عنصراً مستقلاً في جدول تصريفه الصرفي. ويمكن أن تأخذ أزواج الصيغ التي نستطيع ربطها باستخدام التناظر-مخ مخ أكثر من شكل: فهي إما أن تكون صيغة مقتضبة مع الجذع الذي تعتمد عليه، أو صيغة مزادة مع الجذع الغير-مزاد الذي تعتمد عليه.

(1) توسيع مدى نظرية التناظر

أ. الكامنة-السطحية	(مد مخ)	الأبواب 1-2
ب. القاعدة-المكرر	(ق ك)	الباب 5
ج. القاعدة-الجذع المقتضب	(ق ض)	هذا الباب، الفصل 2-6
د. الجذع-الجذع المزاد	(ق ز)	هذا الباب، الفصل 3-6، 4-6

التعميم الذي يمكن أن يحتوي الاقتضاب والزيادة المعتمدة-على-الجذع هو أنه في كلا الحالتين تقوم الصيغة المشتقة (الصيغة المقتضبة، أو الصيغة المزادة) بنسخ خاصية فونولوجية من "قاعدتها" (والتي هي الصيغة المخرجة الغير مقتضبة، أو الجذع في حالة الزيادة المعتمدة-على-الجذع). وفي كلتا الحالتين، تعتبر القاعدة صيغة مستقلة - أي أنها بمثابة أحد المخرجات. ويعتبر هذا التوسع في نطاق نظرية التناظر، والذي سيمكنها من استيعاب تلك

العلاقات القائمة بين صيغ مخرجة مستقلة، هو موضوع هذا الباب. فسوف نرى أن تأثيرات الهوية-مخ مخ ستشتمل على حالي التطبيق القاصر والتطبيق الزائد للفونولوجيا على صيغ مشتقة صرفياً (مقتضبة كانت أو مزادة). وكما استنتجنا سابقاً بما يخص التكرار، فإن هذه التأثيرات تنتج من عدد قليل من أنظومات الترتيب: وأذكر تحديداً تلك التفاعلات لقيود المحافظة-مد مخ، والهوية-مخ مخ، والموسومية.

وقد تم سرد هذا الباب كما يلي. أولاً، في الفصل 6-2، سوف نتفحص تأثيرات الهوية في عملية الاقتضاب، وذلك بناء على دراسة-لحالات الأسماء التحببية في الإنجليزية والاقتضاب في الأيسلندية. أما الفصل 6-3 فسوف يوسع مدى نظرية التناظر لتغطي العلاقات بين الكلمات المزادة وجذوعها التي بنيت عليها، مطبقين ذلك على الإنجليزية. وختاماً، سوف يبين الفصل 6-4 كيف أن التناظر-مخ مخ سيقوم بإعادة تحليل بيانات قد حلت سابقاً باستخدام الدورة الفونولوجية في النظرية الاشتقاقية. وهنا، سوف نركز على أمثلة من العربية الفلسطينية، ملاحظين تلك الإجابات التي يقدمها نموذج التناظر إذا ما قورن بالتحليل ("الدوري").

6-2 تأثيرات الهوية في الاقتضاب

6-2-1 المقدمة

الاقتضاب هو المصطلح الشامل الذي يستعمل لوصف أي فئة صرفية تم اشتقاقها عن طريق عملية تنتج تقصيراً فونولوجياً منتظماً لصيغة أساسية. وأحد الأصناف المألوفة عبر-لغائياً لعملية الاقتضاب هو تكوين "التحبيبات" وذلك بتقصير الأسماء (أي اشتقاق الأسماء التحببية). ولقد لوحظ في العديد من اللغات أن المقتضبات تحتفظ بالخواص الفونولوجية لقواعدها، بالرغم من أن هذه الخواص قد لا تكون محفزة سياقياً في الصيغ المقتضبة (Anderson 1975، و Benua 1995، و McCarthy 1995 أ). بهذا الخصوص، سوف نناقش فكرة Benua القائلة بأن تحقيق الهوية الفونولوجية القصوى للربط بين الصيغة المقتضبة وقاعدتها سيشتمل على مفهوم التناظر-مخ مخ، الذي يقتبس نموذج الهوية الرابطة بين المكرر-و-القاعدة.

وقد تم ترتيب هذا الفصل كما يلي. سيحدد الفصل 6-2-2 الإطار العام لتحليل عمليات الاقتضاب الصرفي من خلال نظرية التناظر. وسنجد أن النقاش سينتقل على أمثلة من الإنجليزية الأمريكية، التي طرح تحليل لها في Benua (1995). وفي الفصل 6-2-3، سوف نقوم بتعميم هذا التحليل ووضعها في شكل مقترح لنموذج أساسي، مشابهاً لذلك الذي قدم

لتحليل التكرار في الباب الخامس. وختاماً، سيناقش الفصل 6-2-4 الاقتضاب في الأيسلندية، منتهجاً، أيضاً، تحليل Benua (1995).

6-2-2 الاقتضاب في الإنجليزية الأمريكية

سنلاحظ أن قائمة الأمثلة المعطاة في (2) أدناه تعمل على تحفيز تحليل يعتمد على مبدأ التناظر-مخ مخ في الاقتضاب. فكل الأمثلة في الصف الثاني هي مقتضبات لأسماء (بتحويلها إلى تحبيبات) في الإنجليزية الأمريكية:

ج1. Sarah. [sæ.rə]	ب1. Harry. [hæ.ri]	أ1. Larry. [læ.ri]	(2)
ج2. Sar. [sær]	ب2. Har. [hær]	أ2. Lar. [lær]	

لقد لاحظ Kahn (1976) وآخرون أن الصوائت في الصيغ المقتضبة تعتبر "مستثناة" من بعض التنظيمات الفونولوجية التي تعمل عادة على تقنين الكلمات الغير مشتقة. وبالتحديد، نجد أن الإنجليزية الأمريكية تفنقر إلى الصائت الأمامي المنخفض [æ] في المقاطع الكلمية المغلقة بالصامت /r/، حيث يتم تحقق هذا الصائت في هذا الموضع عن طريق بديله الصوتي الخلفي المنخفض [ɑ]، كما في الكلمة [kar] "سيارة" في (أ3). وبالمقابل، نجد أن الصائت [æ] يظهر دون أي قيود في المقاطع الكلمية المغلقة بصوائت أخرى غير /r/ (ب3)، وكذلك في المقاطع الكلمية التي لا يكون فيها /r/ مشترك المقطع (ج3).

—]σ rV	—C]σ	—r]σ	(3)
ج1. [kæ.ri] "يحمل"	ب1. [kæt] "قطة"	أ1. [kar] "سيارة"	
ج2. [mæ.ri] "يتزوج"	ب2. [mæp] "خريطة"	أ2. [mar] "يفسد"	
ج3. [læ.ri] "Larry"	ب3. [læst] "الأخير"	أ3. [lark] "طائر"	

لا يمكن أن تحتوي الكلمات الغير مقتضبة في الإنجليزية الأمريكية على الصائت [æ] في مقطع كلمي مغلق بالصامت /r/: [æɹ]*. ولكن بالرغم من ذلك، نجد أن كل الصيغ المقتضبة في (2) يظهر فيها تحديداً هذا التتابع، [lær] على سبيل المثال. فمن الواضح أن الصيغ المقتضبة تقوم بنسخ الصائت من قواعدها، متجاهلة النمط الألفوني (الذي سوف ينتبأ بظهور الصيغة المقتضبة [lar]*).

6-2-2-1 تحليل يعتمد التناظر-مخ مخ

يجادل Benua (1995) قائلاً أن الصائت في الصيغة المقتضبة [læɹ] هو في حقيقة الأمر مرتبطاً بالصائت في القاعدة [læ.ri] عن طريق علاقة تناظر. وقد حققت هذه العلاقة في (4) أدناه عن طريق خط يصل بين الصائتين في الصيغة المقتضبة وفي القاعدة:

$$(4) \quad \begin{array}{ccc} & \text{القاعدة} & \\ & [læ.ri] & \\ & | & \\ & \text{الصيغة المقتضبة} & \\ & [læɹ] & \end{array}$$

نجد أن المتطلب القاضي بأن تكون الصوائت المتناظرة في كل من القاعدة والصيغة المقتضبة متطابقة في محتواها السمائي يتسبب في نوع من "التطبيق القاصر" للتوزيع الألوفوني في الصيغة المقتضبة. فمن الواضح أنه لا يتحقق ظهور الصائت المنخفض [a] قبل الصامت /r/ مشترك المقطع، لأن ذلك سيطمس الهوية الرابطة بين الصيغة المقتضبة وقاعدتها". وهذا الأمر يعتبر مماثلاً تماماً لتأثيرات التطبيق القاصر في التكرار، والتي تم نقاشها في الباب الخامس. وسنرى أيضاً أن هناك تعزيز لهذا التماثل، وبطريقة مثيرة للدهشة، عن طريق تفاعل القيود الذي يشكل الأساس لهذا النمط.

أولاً، يمكن القول بأن التوزيع الألوفوني للصائتين، الأمامي [æ] والخلفي [a]، هو في حقيقة الأمر تمثيل على أنظمة للتنوع الألوفوني، والتي تم طرحها في الباب الأول:

$$(5) \quad \begin{array}{ccc} \text{أنظمة للتنوع الألوفوني} & & \\ \text{الموسومية السياقية} & << & \text{الموسومية حرة-السياق} & << & \text{المحافظة} \end{array}$$

ويمكن التمثيل على أنظمة الترتيب هذه باستخدام القيود الثلاثة التالية:¹

$$(6) \quad \text{أ.} \quad *æɹ]_{\sigma}$$

¹ بالرغم من أن القيود (6أ-ب) قد تبدو في ظاهرها شاذة (أو ذات خصوصية غريبة)، إلا أنها في الحقيقة تعتبر مؤصلة فونولوجياً. فنجد أولاً أن القيد $*æɹ]_{\sigma}$ يعمل على تحقيق المركزة (التوسيط) المألوفة للصوائت قبل الصامت [r]، والتي ينسبها القيد هنا إلى حقل المقطع الكلمي. ثانياً، لم يشر Benua (1995) إلى القيد *خلفي-منخفض، لأنه لم يقدم إلى تحليلاً جزئياً لهذا النمط الألوفوني. ولكننا نجد أن القيد *خلفي-منخفض يقوم بوظيفة داعمة للتباين المفرداتي (الكامن) في الصوائت المنخفضة، وذلك من خلال ذات البعد الذي يحكم علاقة الأماميات-الخلفيات، والذي يبنى في ضل غياب هذا التمييز على أساس طول الصائت (/a:/ ~ /æ/). ويبدو ذلك منطقياً إذا ما اعتبر أنه مثال مخصص-لغوي على مبدأ "لا-ارتباك-استيعابي".

لا يسمح بظهور /æ/ قبل /r/ مشتركة المقطع الكلمي.

ب. *خلفي-منخفض

تكون الصوائت المنخفضة أمامية.

ج. هوية-مد مخ (خلفي)

لتكن α جزئية صوتية في المدخل، ولتكن β مناظرة لـ α في المخرج. فإذا

كانت α [خلفي]، فإن β تكون [خلفي].

يوضح التصويرين التاليين، للكلمتين [kar] و [læ.ri]، أن المدخل لا يلعب أي دور مهم في تحديد المرشح الأفضل:

(7)

المدخل: /kær/	*ær]σ	*خلفي-منخفض	هوية-مد مخ (خلفي)
أ. [kær]	!*		
ب. [kar]		*	*

(8)

المدخل: /læ.ri/	*ær]σ	*خلفي-منخفض	هوية-مد مخ (خلفي)
أ. [læ.ri]			*
ب. [la.ri]		!*	

ولنستطيع صياغة التطبيق القاصر في شكل تفاعل للقيود، نحن بحاجة إلى قيد مثل هوية-ق ض (خلفي)، والذي يتطلب الإبقاء على الهوية السماتية (بما يخص الخلفية) للربط بين القاعدة والصيغة المقنضبة.

(9) هوية-ق ض (خلفي)

لتكن α جزئية صوتية في القاعدة، ولتكن β مناظرة لـ α في الصيغة المقنضبة. فإذا

كانت α [خلفي]، فإن β تكون [خلفي].

وتبين الصيغة المقتضبة [lær] أن القيد هوية-ق ض (خلفي) يجب أن يهيمن على القيد $[\sigma \text{ær}]^*$ ، وبالتالي سيهيمن أيضاً على كل القيود التي يهيمن عليها الأخير:

(10) قصور تطبيق تعديل الخلفية في الصيغ المقتضبة
هوية-ق ض (خلفي) $\ll [\sigma \text{ær}]^* \ll$ خلفي-منخفض \ll هوية-مد مخ (خلفي)

ويوضح التصوير التالي للصيغة المقتضبة [lær] كيفية عمل هذا التفاعل:

(11)

المدخل: /lari/	هوية-ق ض (خلفي)	$[\sigma \text{ær}]^*$	* خلفي-منخفض	هوية-مد مخ (خلفي)
أ. [lar]	!*!		*	
ب. [lær]		*		

وباختصار، يمكن القول بأنه يتم حجب تلك العملية الألفونية التي تعدل خلفية الصوت في المقاطع الكلمية المنغلقة بالصامت /r/ في الصيغة المقتضبة، الأمر الذي سيحقق الحد الأعلى من الهوية الفونولوجية التي تربطها بقاعدتها. ويعتبر هذا الحجب مشابهاً إلى حد كبير لتأثيرات "التطبيق القاصر" في التكرار. فكلاهما يرفع من نسبة التشابه في الهوية الشكلية بين بعض الصيغ السطحية، إما المكرر-و-القاعدة أو الصيغة المقتضبة والقاعدة. هذا التشابه بين التكرار والاقتضاب قد تمت ترجمته إلى تفاعلات بين الهوية والموسومية في (12) أدناه:

(12) التطبيق القاصر في التكرار والاقتضاب

في التكرار: الهوية-ق ك \ll الموسومية \ll المحافظة-مد مخ
في الاقتضاب: الهوية-ق ض \ll الموسومية \ll المحافظة-مد مخ

وإذا تحدثنا عن التطبيق الزائد، أي تلك الحالة المعاكسة للتطبيق القاصر، فإننا سنجد أيضاً أنها مثبتة في أنماط الاقتضاب في لغات العالم. وسوف نطرح للدراسة (في الفصل 6-3) مثلاً

على التطبيق الزائد من خلال صنف آخر من الظواهر التي سبق وأن أشرنا إليها آنفاً، وأقصد بذلك الزيادة المعتمدة-على-القاعدة.

2-2-2-6 تحليل اشتقاقي

سيواجه التحليل الاشتقاقي لتأثيرات التطبيق القاصر في الاقتضاب معوقات كبيرة. فلكي نتمكن من اشتقاق الصيغ المقتضبة، يتحتم علينا اللجوء إلى أحد الأصناف الإشكالية لترتيب القوانين. فسنجد أن القوانين يجب أن ترتب بطريقة يأتي فيها القانون الصرفي (الاقتضاب) بعد القانون الألوفوني (تحديد الخلفية في الصوائت المنخفضة، وذلك باعتبار الصامت /r/ مشترك المقطع الكلمي).

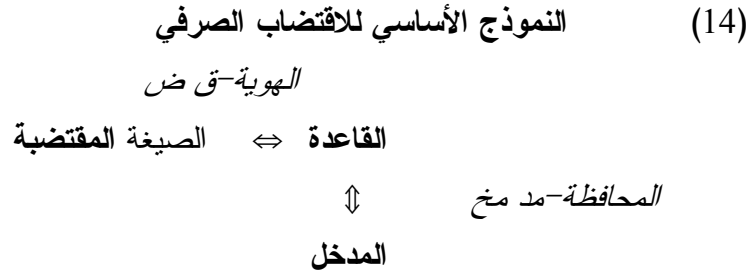
$$(13) \quad \begin{array}{ll} \text{الصيغة الكامنة} & /læri/ \\ \text{التقطيع الكلمي، تعديل الخلفية } æ \leftarrow a / \sigma]r_ & læ.ri \end{array}$$

لو كان ترتيب القوانين بالشكل المعاكس (أي ترتيب الاتصال)، لكان هناك فرصة لتطبيق **تعديل الخلفية** على مخرج قانون الاقتضاب، والذي يشكل مقطعاً كلفياً مغلقاً، الأمر الذي سينتج خطأ بالصيغة $*[lar]$. ولكن هذا الترتيب الذي يضع القوانين الألوفونية قبل القوانين الصرفية يعتبر إشكالياً بالنسبة للرؤية القياسية للنظرية الاشتقاقية، والتي تتخذ منهاجاً يضع كل القوانين الصرفية في المجموعة المفرداتية، وكل القوانين الألوفونية في المكون البعد-مفرداتي (الفونولوجيا المعجمية Kiparsky 1982 ب). ولكن حتى ولو افترضنا أن **تعديل الخلفية** هو قانون معجمي (وذلك بالرغم من طبيعته الألوفونية)، فلن يعني ذلك نجاح التحليل الاشتقاقي، لكونه سيضل يواجه مشكلة أخرى. وذلك أنه لن يستطيع تفسير سبب الفشل في تطبيق قانون **تعديل الخلفية** على مخرج الاقتضاب. فلاحظ أن الاقتضاب سيتبع مباشرة بإعادة آلية لتوزيع الصامت /r/ مقطعيًا، بحيث سيصبح جزء من المقطع الكلمي السابق. وفي هذه المرحلة تحديداً من عملية الاشتقاق، يجب إيقاف تلك المحاولة /الآلية لإعادة تطبيق قانون تعديل الخلفية. ولكن هذا المنع يجب أن يقم بمحض القوة كشرط لصحة الاشتقاق.

6-2-3 الاقتضاب: النموذج الأساسي

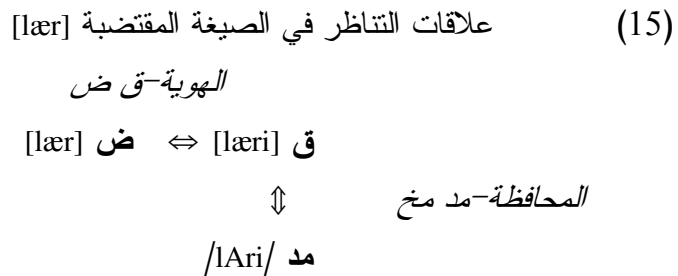
في هذا الفصل، سوف نعمل على استخلاص الخصائص العامة من تحليل Benua للاقتضاب في الإنجليزية الأمريكية مترجمين ذلك إلى نموذج أساسي للتناظر-مخ-مخ، والذي سيكون

مشابهاً لذلك الذي قدم لتحليل التكرار. ويمكن النظر إلى نموذج التناظر في الاقتضاب من خلال التمثيل التالي:



تعتبر الصيغة المقتضبة (ض) جذعاً، أي أنها صيغة مستقلة، الأمر الذي سيعني أنها ستكون بمثابة أحد المخرجات. وهي في ذات الوقت على علاقة بصيغة غير مقتضبة، والتي تعتبر أيضاً جذعاً وصيغة مستقلة، حيث تشير لها Benua (1995) على أنها القاعدة (ق). وهذه القاعدة، كمثيلاتها من الصيغ المخرجة، لها مدخل يخصها (مد). فنجد أن التناظر بين العناصر في المدخل مد والقاعدة ق (التي تعتبر مخرجا) سيتم تقييمه عن طريق قيود المحافظة-مد مخ، بأسلوب اعتيادي وقياسي. وبالمقابل، نجد أن تقييم التناظر بين الصيغة المقتضبة ض وقاعدتها ق سيكون عن طريق قيود الهوية-ق ض، والتي تتأهض الاختلافات بينهما.

وعند تطبيق هذا النموذج الأساسي على الصيغة المقتضبة [lær]، التي ناقشناها في الفصل السابق، سنتوصل إلى العلاقات التناظرية التالية، والقائمة بين القاعدة، ومدخلها، والصيغة المقتضبة.



من الواضح أن قيود الهوية-ق ض، التي تقارن هوية الصيغ الصرفية المترابطة، تقتض من مسبقاً وجود مفهوم التناظر، والذي هو علاقة قائمة بين أزواج من الجزئيات الصوتية المنتمية لتتابعين، والذي نعيد فيما يلي تعريفه، من الباب الخامس (1995 McCarthy and Prince):

(16) التناظر

إذا كان لدينا تتابعين T_1 و T_2 ، فإن التناظر هو العلاقة ξ من عناصر T_1 إلى عناصر T_2 . ويشار إلى الجزئيات الصوتية α (عنصر من T_1) و β (عنصر من T_2) على أنها مناظر/ت لبعضها البعض عندما تكون $\alpha \xi \beta$.

ويعتبر مفهوم التناظر هذا عمومياً بما فيه الكفاية بحيث هو قادر على استيعاب العلاقات بين صيغتين مخرجتين منفصلتين. وقد تم التمثيل على التتابعين T_1 و T_2 باستخدام مخرجين مستقلين، ولكنهما مرتبطتين صرفياً. هذا هو مفهوم التناظر-مخ مخ (Benua 1995، و McCarthy 1995، و Burzio 1996). فنحن هنا بصدد نقاش حالة الاقتضاب الصرفي، بحيث يأخذ التناظر-مخ مخ شكل العلاقة بين جزئيات صوتية في "الصيغة المقتضبة" و"قاعدتها".²

وتعتبر القيود التي تفرض تحقيق الهوية-ق ض مشابهة إلى حد كبير لقيود الهوية-ق ك (التي رأينا في الباب الخامس كيف أنها تربط بين القاعدة والمكرر). فعلى سبيل المثال، نجد أن القيد كلي-ق ض يتطلب وجوباً أن يكون لكل عنصر في القاعدة مناظر في الصيغة المقتضبة.

(17) كلي-ق ض

لكل عنصر في ق مناظر في ض.

وكذلك نجد أن القيد اعتمادي-ق ض يتطلب أن يكون لكل عنصر في الصيغة المقتضبة مناظر في القاعدة.

(18) اعتمادي-ق ض

لكل عنصر في ض مناظر في ق.

وينطبق ذلك على القيد هويه-ق ض [س] حيث يتطلب أن يكون للمتناظرات في القاعدة والصيغة المقتضبة قيم متطابقة بالنسبة للسمة [س].

² لقد اختير المصطلح "قاعدة" ليعكس تلك التشابهات الواضحة مع أصناف أخرى من التناظر-مخ مخ، مثل التكرار عل سبيل المثال.

(19) هويه-ق ض [س]

لتكن α جزئية صوتية في القاعدة، ولتكن β مناظرة لـ α في الصيغة المقتضبة. فإذا كانت α [س]، فإن β تكون [س].

أما بالنسبة لقيود التناظر الأخرى (الترسية-ق ض، والخطية-ق ض، والتجاور-ق ض) فإنها قد تكون في آخر الأمر ضرورية، ولكن القائمة الأساسية من الثلاثة قيود أعلاه ستكون كافية لتحليل الحالات المطروحة للنقاش هنا.

وختاماً، نريد أن نوجه اهتمامنا إلى تلك القيود التي تعمل على إثارة الاقتضاب في حد ذاته. وستعتبر هذه القيود نظائر لتلك القيود "القالوبية" المستخدمة في تحليل التكرار. لم تقدم Benua (1995) الكثير بما يخص هذه المسألة، ولكننا قد نتبنى تحليلاً يعتمد طروحات Itô (1990). حيث أن الفكرة الأساسية تكمن في أن الصيغ المقتضبة هي جنوع صرفية، وبناء على ذلك فهي يجب أن تفي بكل المتطلبات التطريزية (ذات العلاقة) للجذع. وقد تكون أهم هذه المتطلبات هي وجوب أن يساوي الجذع كلمة تطريزية:

(20) جذع=كل تط

الجذع يساوي كلمة تطريزية.

من هذا المتطلب، نجد أن الحجم الأدنى للصيغة المقتضبة سيكون هو الحجم النموذجي للكلمة التطريزية، أي أنه سيساوي تقطيع نبرية ثنائية (ثنائية المجتزأ أو ثنائية المقطع). وكما شاهدنا في الباب الخامس (الفصل 5-3-2)، فإن التسلسلية التطريزية تشير إلى أن وضعية-الكلمة التطريزية تتضمن وضعية-التقطيع-النبرية.

ونستطيع بعد ذلك قولبة الحجم الأعلى للصيغة المقتضبة مستخدمين قيود الاصطفافية الصرف-تطريزية. فعلى سبيل المثال، نعرف أن شكل الصيغ المقتضبة المألوف عبر-لغائياً هو مقطع كلمي ثقيل (Mester 1990). وهذا يساوي أصغر تقطيع نبرية محتملة، أي أنه يساوي أيضاً الكلمة التطريزية الدنيا. وبالمقارنة مع القيد مكرر = σ ، من الباب الخامس، يمكن تلخيص ذلك كما يلي:

(21) مقتضب = σ

الصيغة المقتضبة تساوي مقطعاً كلياً.

ولكن إذا كان هدفنا هو التوصل إلى تحليل قادر على التعامل مع هذه المعطيات بشكل أكثر إثارة، فإن البديل يجب أن يكون مشابهاً "لبروز اللاموسوم" في أشكال القوالب (McCarthy 1994 and Prince)؛ أنظر تحليل عملية التكرار ثنائي المقطع في لغة Diyari في الباب الخامس). فلو افترضنا أن الاقتضاب يشتمل على مورفيم خاوي قطعياً "مقتضب" (مشابه للمورفيم "مكرر" في التكرار)، فسوف يكون حجم الصيغة المقتضبة، والذي هو الحجم اللاموسوم تطريزياً للنقطيعة-النبرية-المفردة، نتاج للترتيب: موسومية < كلي-ق ض. وبوضعنا لهذه الملاحظات في الاعتبار، سوف نتوجه الآن إلى تحليل الاقتضاب في الأيسلندية.

6-2-4 الاقتضاب في الأيسلندية

6-2-4-1 تقديم للنمط

تعتبر الأسماء الحديثة فعلية الجذر في الأيسلندية مقتضبات من الصيغة المصدرية، التي تظهر عند حذف الصائت الختامي للأخيرة (Árnason 1980: ص52، و Anderson 1982: ص6، و Kiparsky 1984: ص156). وفيما يلي بعض الأمثلة:

الاسم الحديث فعلي الجذر	الصيغة المصدرية	(22)	
klifr "التسلق"	klifra "يتسلق"	أ1.	
kumr "الثغاء"	kumra "يثغو"	أ1.	
grenj "البكاء"	grenja "يبكي"	أ3.	
söötr "الرشف"	söötra "يرشف"	ب1.	
puukr "الستر"	puukra "يستر"	ب2.	
kjöökr "الندب"	kjöökra "يندب"	ب3.	
siifr "الرثاء"	siifra "يرثي"	ب4.	

يمكن القول بأنه يتم اشتقاق الأسماء الحديثة فعلية الجذر من الصيغ المصدرية عن طريق الاقتضاب، تحديداً عن طريق حذف الصائت الختامي /-a/ (بدلاً من أن يكون ذلك بالطريقة المعاكسة، أي باشتقاق الصيغ المصدرية بإلحاق الصائت /-a/). للأسماء الحديثة فعلية الجذر

صفات فونولوجية مخصصة تميزها عن مختلف الصيغ الأخرى. فهي أولاً قد تنتهي بعنقود صوامت ذا جهورية صاعدة، مثل [tr]، أو [kr]، أو [fr]، أو [mr]، أو [nj]، بينما نجد أن العناقيد الصامتية الخاتمة-لل كلمات في الأيسلندية تكون عموماً ذات جهورية هابطة، فعلى سبيل المثال هناك كلمات مثل: *björn* "دب، أو يحمل"، و *folald* "قلو صغير". وتكمن الصفة الخصوصية الثانية للأسماء الحديثة فعلية الجذر في أنها يمكن أن تحتوي على صائت طويل يظهر قبل عنقود صامتي، بينما التعميم هو أن تأتي العناقيد الصامتية الختامية بعد صوائت قصيرة؛ أنظر مرة أخرى إلى الكلمة *björn*.

يتلخص التعميم في أن كلا الصفتين اللتين تخصان وتميزان الأسماء الحديثة فعلية الجذر (وأقصد بذلك كون عناقيدها الختامية متصاعدة الجهورية وأن صوائتها الطويلة قد تظهر قبل العناقيد) تعملان على الاحتفاظ بالهوية الفونولوجية الرابطة بين الصيغة المقتضبة والصيغة المصدرية (Anderson 1975، Benua 1955). ففي الصيغة المصدرية، التي هي القاعدة هنا، نجد أن هذه العناقيد الصامتية ذات الجهورية الصاعدة لا تتكبد أي انتهاكات للترتيبية الصوتية، لوجودها قبل أحد الصوائت، بحيث تكون استهلالاً شرعياً. أما بالنسبة للصوائت الطويلة في الصيغ المصدرية فإنها تظهر في نهاية المقطع الكلمي، والذي يعتبر موضعاً تسمح فيه الترتيبية الصوتية بتحقيق الطول في الصوائت. (فمن المعروف أن المقاطع الكلمية المفتوحة التي تظهر عليها النبرة تحتوي دائماً على صوائت طويلة.)

(23) هوية الطول والعناقيد الصامتية في القاعدة والصيغة المقتضبة

söö.tra	الصيغة المصدرية	"يرشف"
söötr	الاسم الحديث فعلي الجذر	"(حدث) الرشف"

فمن الواضح أن طول الصائت والعنقود الصامتي لهما أصول في الصيغة المصدرية، وبالتالي فإننا نجد أنه تم الاحتفاظ بكليهما في الاسم الحديث فعلي الجذر. وبناء على ذلك فإن الأسماء الحديثة فعلية الجذر تحتفظ بالشكل الفونولوجي للصيغ المصدرية التي ترتبط بها، بالرغم من عجزها عن توفير السياق التطريزي الذي يخول "عادة" لظهور مثل هذه الصفات للأشكال. وبعبارة أخرى، نستطيع القول أن الأسماء الحديثة فعلية الجذر تقوم "بنسخ" الفونولوجيا المصدرية، ولكنها بفعالها ذلك تنتهك القيود الفونولوجية على مستوى-الكلمة، والتي هي في حقيقة الأمر قيود ذات شأن في الأيسلندية.

تجادل Benua (1995) قائلة أن تأثيرات الهوية تعود إلى قيود التناظر-مخ مخ والتي تعمل على تحقيق ترابط كامل في الهوية الفونولوجية بين الصيغة المقتضبة والقاعدة. ونجد أن

قيود الهوية هذه تهيمن على قيود الموسومية (والتي تعتبر المسؤولة عن حجب ظهور العناقيد الصامتة الختامية ذات الجهورية الصاعدة، وكذلك تعمل على منع تحقق الطول في الصوائت قبل العناقيد الصامتة). وقبل الخوض في أي نقاش حول تلك التفاعلات المحددة لقيود الهوية وقيود الموسومية، يجب علينا أولاً التعرف على الطريقة التي تلجأ إليها الأيسلندية "عادة" لتفادي انتهاكات قيود الموسومية. وأقصد بذلك البحث عن مصدر التقييدات الصارمة للترتيبية الصوتية للصيغ اللامقتضبة.

2-4-2-6 تقييدات الجهورية

دعونا أولاً نناقش ذلك التقييد القاضي بوجود تحاشي إنهاء الكلمات بتتابعات لصوامت متصاعدة في الجهورية. ويمكن معالجة تلك المدخلات المنتهية بعناقيد صامتة ذات جهورية صاعدة بأسلوبين اثنين. وسنطرح أحد هذين الأسلوبين للنقاش: الإقحام.³ فنجد أن العناقيد الختامية التي تتكون من صامت-زائداً-/r/ (التي تختصر عادة /Cr/) تتم عادة خلخلتها وذلك بإقحام الصائت [u] (Anderson 1974, 1975):

(24) الإقحام: التطبيق الاعتيادي

أ. /tek-r/	te.kur	"يأخذ (مضارع، إخباري)"
ب. /hest-r/	hes.tur	"حصان (فاعل، مفرد)"

يعتبر تحاشي العناقيد الختامية ذات الجهورية الصاعدة أمر مألوف عبر-لغائياً. وهو يعرف باسم مبدأ تتابع الجهورية (Clements 1990). ويمكن ترجمة هذا التعميم إلى قيد من قيود الموسومية:⁴

(25) تتابع-جهورية

الاستهلالات المركبة تتصاعد في الجهورية، والتقفيلات المركبة تهبط في الجهورية.

³الحذف هو استراتيجية المعالجة الثانية، وأقصد تحديداً حذف شبه الصائت /j/ الختامي في الكلمة إذا ظهر بعد صامت ما، مثل الصيغة /bylj/ "عاصفة ثلجية (فاعل، مفرد)". للإطلاع على التفاصيل، أنظر Benua (1995).

⁴ولكن الوضع يعتبر أكثر تعقيداً، لأنه قد ثبت ظهور عناقيد الصوامت ذات الجهورية الصاعدة: "vopn" سلاح، "kukl" ممارسة السحر، "vatn" ماء (أمثلة مأخوذة من Booij 1986). وهذه الأمثلة تشير إلى أنه يستحسن تجزيء "منع ظهور التقفيلات ذات الجهورية الصاعدة" إلى قيود متعددة، بحيث يهيمن القيد [Cr*] على القيود الأخرى ذات الشكل [CC*] التي لا يكون فيها الصامت الثاني /r/.

سيهيمن القيد تتابع-جهورية على القيد "المناهض للإقحام" اعتمادى-مد مخ. لأنه لو عكس الترتيب، فلن يكون هناك أي إقحام. وقد تم تفضيل الإقحام كإستراتيجية لمعالجة العناقيد الصامتة /Cr/ على إستراتيجية أخرى ذات احتمالية منطقية، وأقصد بذلك حذف أحد الصوامت من العنقود الختامي. ويشير هذا التفضيل لإقحام (الصائت) على حذف (الصامت) إلى هيمنة القيد كلى-مد مخ على القيد اعتمادى-مد مخ. ويعتبر هذا من التفاعلات المألوفة التي سبق وأن شاهدنا العديد أمثلتها في الباب الثالث. ويبين التصوير (26) كيفية عمل هذا التفاعل وذلك من خلال تقييم ثلاث مخرجات مرشحة للمدخل /tek-r/:

(26)

المدخل: /tek-r/	تتابع-جهورية	كلى-مد مخ	اعتمادى-مد مخ
أ. te.kur			*
ب. tek		!*	
ج. tekr	!*		

ونفترض أن موضع الصائت المقحم الذي يظهر داخل الجذع هو بسبب وجود قيد عالي-الترتيب مثل ترسية-مد مخ، والذي سيمنع تفضيل مرشح مثل [te.kru].

3-4-2-6 التقبيدات الكمية

تقييد الترتيبية الصوتية الثاني الذي يبدو أنه لا يتحقق دائماً في الأسماء الحديثة فعلية الجذر، يتلخص في منع الصوائت الطويلة في الكلمات ذات الشكل CVCC. ولكن دعونا نبدأ بالتعرف على توزيع الكمية في الأيسلندية. فالصوائت المنبورة تكون دائماً طويلة في المقاطع الكلمية المفتوحة، وقصيرة في المقاطع الكلمية اللاختامية المغلقة:

(27) الصوائت الطويلة المنبورة	الصوائت القصيرة المنبورة
في المقاطع الكلمية المفتوحة	في المقاطع الكلمية المغلقة
1. hōö.fuð "رأس"	ب1. har.ður "صلب"
2. aa.kur "حقل"	ب2. el.ska "حب"
3. faa.ra "يمتطي"	ب3. kal.la "ينادي"

في الكلمات أحادية المقطع، نلاحظ أن الصوائت المنبورة تكون دائماً طويلة قبل الصوامت المفردة (28ب)، ولكنها تكون قصيرة قبل العناقيد الصامتية (28ج).

(28) أطوال الصوائت في أحاديّات المقطع الكلمي في الأيسلندية

طويل في CVV	طويل في CVVC	قصير في CVCC
أ1. skoo "حذاء"	ب1. haas "أجش"	ج1. björn "دب"
أ2. buu "مسكن"	ب2. ljoos "نور"	ج2. haft "يملك"
أ3. /tæ/ "شاي"	ب3. skiip "سفينة"	ج3. skips "السفينة"

يمكن النظر إلى هذا النمط على أنه تفاعل بين قيدين. (ينسب ماتبقى في هذا التحليل لمؤلف الكتاب.) القيد الأول هو النبذة-إلى-الوزن (1987 Myers، 1992 Raid):

(29) النبذة-إلى-الوزن

إذا كان منبوراً، فهو ثقيل.

أما القيد الثاني فسيعمل على التقليل من "الوزن المقطعي الزائد" وذلك بمناهضة المقاطع الكلمية ثلاثية المجتزأ:

(30) $\mu 3^*$

لا للمقاطع الكلمية ثلاثية المجتزأ.

إذا وضع القيدين النبذة-إلى-الوزن و $\mu 3^*$ في مرتبة عالية، فإن تأثيرهما المشترك سيتلخص في أن تكون كل المقاطع الكلمية المنبورة ثنائية المجتزأ. ومن حيث المبدأ، فإن هناك طريقتين يمكن من خلالهما للمقطع الكلمي أن يصبح ثنائي المجتزأ. الأولى تكون عن طريق *إطالة الصائت*. وهذا ما يحدث في المقاطع الكلمية المفتوحة (حيث لا يتوافر أي صامت في التقفيلة)، والمقاطع الكلمية المغلقة بصامت واحد. والطريقة الثانية التي يمكن للوزن أن يظهر من خلالها هي بجعل صامت *التقفيلة* يخول مجتزأ. وهذا ما سنفترض وجوده بالنسبة للمقاطع الكلمية المغلقة بصامتين (CVCC). ولكن هناك مشكلة تحليلية: فلماذا نجد أن سلوك المقاطع الكلمية المغلقة بصامت واحد (CVVC) مماثل لسلوك المقاطع الكلمية المفتوحة (CVV) بالنسبة لإطالة الصائت؟

حقيقة أن الصوائت تكون طويلة قبل تقفيلة أحادية الصامت تشير إلى أن الصوامت الختامية لا تعتبر مجتزئية (أي أنها لا تخول مجتزأ). (فلو كان الصامت الختامي في [haas] "أجش" مجتزئياً، لما كانت هناك حاجة لإطالة الصائت). ويمكن تعليل لا-مجتزئية الصوامت الختامية باعتماد القيد في (31) (1996 Lorentz، 1997 Borosky and Harvey):⁵

(31) *صامت(μ)-ختامي

الصامت الأخير لا وزن له.

هذا صنف من مجموعة قيود اللا-ختامية (أنظر الباب الرابع) والذي يعمل عل مستوى المجتزأ. فهو لا يؤثر إلى على الصامت الختامي في الكلمات التي بعنقود صامتي.

والآن لندرس كيفية منع تحقق المقاطع الكلمية ذات الشكل CVVCC*، أي منع ظهور صائت طويل قبل عنقود نهائي. وسوف نفسر عملية حجب هذا الصنف من المقاطع الكلمية باللجوء إلى ما أشير إليه آنفاً من منع المقاطع الكلمية ثلاثية المجتزأ، وذلك بناء على فرضيتنا القائلة بأن الصامت الأول في العنقود يكون مجتزئياً. ووجود هذا المجتزأ الأخير سيعني استحالة إطالة الصائت (لأن القيد *μ3 سيعمل على استبعاد المقاطع الكلمية ثلاثية المجتزأ). أما بالنسبة للوضعية المجتزئية لصوامت التقفيلة (أي كونها ترتبط بمجتزأ) فأنها تنسب إلى القيد التالي (1989 Hayes):

(32) الوزن-من-الموضع

تكون صوامت التقفيلة مجتزئية.

وفي نهاية الأمر، يجب أن يهيمن القيد *صامت(μ)-ختامي على القيد الوزن-من-الموضع لأن طول الصائت في أحاديّات المقطع الكلمي-(CVVC) يوضح أن الصامت الختامي لا وزن له.

⁵يوجد في الأيسلندية صوامت ختامية مضعفة، مثل [vis:] "محدد"، ولكن لا يمكن أن تسبقها صوائت طويلة (مما يعني أن لها ذات السلوك الخاص بالعناقيد الصامتية بما يتعلق بهذه المسألة). وبناء على ذلك، فإن أحد قيود المحافظة التي تؤكد على الاحتفاظ بالكمية (الوزن أو المجتزئية) في الصوامت المدخلة يجب أن يهيمن على القيد *صائت(μ)-ختامي. أنظر Spaelti (1994) و Lorentz (1996) للإطلاع على تحليلات لطواهر مشابهة في النرويجية والألمانية السويسرية.

$$(33) \quad \text{*صامت}(\mu)\text{-ختامي} \ll \text{الوزن-من-الموضع} \\ [haas] \quad < \quad [has]$$

وبالمقابل، سيضل الصامت الختامي في أحاديّات المقطع الكلمي-(CVCC) منعدم الوزن بسبب وجود القيد *صامت(μ)-ختامي، بينما سيتحتم ربط الصامت ما-قبل-النهائي بمجتزأ. وأنظر الاحتمالين التاليين لموافقة متطلب الثنائية المجتزئية للمقاطع الكلمية في الكلمات أحادية المقطع المنتهية بعنقود صامتي:

$$(34) \quad \text{موافقة وزن المقطع الكلمي بالتقفيلة المجتزئية بدلاً من الصائت الطويل} \\ [björn] \quad < \quad [bjöörm]$$

من الواضح أن الصيغة الحقيقية [björn] تحتوي على صائت قصير، الأمر الذي نستشف منه مجتزئية الصامت الأول في العنقود. وبالمقابل، نجد أن الصيغة الأدنى تقضيلاً [bjöörm] تحتوي على صائت طويل، ولكن لا يعتبر أي من صوامت التقفيلة مجتزئياً. وبناء على ذلك، سنفضل التقفيلة المجتزئية (التي توافق القيد الوزن-من-الموضع) على الصائت الطويل. وبما أن طول الصائت يعتبر أحد الخصائص المدخلة، فإن عملية تحديد الطول قبل العناقيد الصامتية في المقاطع الكلمية ذات الشكل CVCC يجب وأن تحدث على حساب انتهاك ما لأحد قيود المحافظة التي تتأهض أي تغييرات تطراً على الطول المدخل. وقيد المحافظة هذا هو: وزن-هوية-مد مخ، المنصوص عليه أدناه من خلال أنظمة الشكل التناظري (McCarthy 1995):

α

$$(35) \quad \text{وزن-هوية-مد مخ}$$

إذا كانت α ∋ الحقل(س)

إذا كانت α أحادية المجتزأ، فإن س (α) تكون أحادية المجتزأ. ("لا إطالة")

إذا كانت α ثنائية المجتزأ، فإن س (α) تكون ثنائية المجتزأ. ("لا تقصير")

يتطلب القيد وزن-هوية-مد مخ تحقيق تماثل تام في الكمية بين الجزئيات الصوتية المخرجة ومناظراتها المدخلة. ويجب التأكد من تطبيق هذا المتطلب في كلا الاتجاهين، فنجد أن القيد سيناھض إضافة الكمية ("الإطالة") أو أي نقص فيها ("التقصير").

وبما أن الطول السطحي للصوائت في الأيسلندية يعتمد كلياً على النبرة وعلى تركيب (بنية) المقطع الكلمي، فإن القيد المحفز-للطول (النبرة-إلى-الوزن)، وكذلك القيود المانعة- لإطالة ($\mu 3^*$ ، والوزن-من-الموضع) يجب أن تهيمن على القيد وزن-هوية-مد مخ. وبما أننا نعرف مسبقاً أن القيد $\mu 3^*$ يهيمن على القيد والوزن-من-الموضع، فسوف نتوصل إلى الترتيب التالي:

(36) النبرة-إلى-الوزن، *صامت(μ)-ختامي، $\mu 3^*$ <<الوزن-من-الموضع << وزن-هوية-مد مخ

سنجد أن هذا الترتيب، وبشكل صحيح، يتنبأ بأن طول الصوائت الكامن لا يعتبر ذا علاقة بالنسبة للنواتج النهائي. فبغض النظر عما إذا كان الصائت المدخل طويلاً أو قصيراً، فسوف لن يتحقق الطول في إلا إذا وإذا فقط ظهر في مقطع كلمي مفتوح ومنبور. فسنرى كيف أن التصويرات (37-39) توضح عدم أهمية طول المدخل وذلك بعكسه (بالمقارنة مع المخرج). كما سنرى، فإن التصوير الأول يعتبر بسيطاً: فالمتطلب القاضي بأن يكون المقطع الكلمي المنبور ثقيلًا يعني أنه ستنتم إطالة الصائت في /sko/، بغض النظر عما سيسببه ذلك من انتهاك للمحافظة على الطول.

(37)

المدخل: /sko/	النبرة-إلى-الوزن	*صامت(μ)-ختامي	$\mu 3^*$	الوزن-من-الموضع	وزن-هوية-مد مخ
أ. skoo					*
ب. sko	!*				

أما بالنسبة للتصوير الثاني، للصيغة [haas]، فسنجد أنه أكثر تعقيداً. فهو يبين أن إطالة الصائت في مدخل مثل CVC تتم لموافقة القيد النبرة-إلى-الوزن. فمن الواضح أن جميع إستراتيجيات الاحتفاظ بقصر الصائت المدخل ستفشل، وبالتحديد تلك التي تهدف إلى أن تكون الثقيلة مجتزئية، والتي يستبدها القيد *صامت(μ)-ختامي:

(38)

المدخل: /has/	النبرة-إلى-الوزن	*صامت(μ)-ختامي	$\mu 3^*$	الوزن-من-الموضع	وزن-هوية-مد مخ
---------------	------------------	----------------------	-----------	-----------------	----------------

الوزن	ختامي	الموضع	مد مخ
أ. haas		*	*
ب. has	!*		
ج. has	!*	*	

يتضح أن المرشح الأفضل ينتهك القيد الوزن-من-الموضع لتحاكي انتهاك القيد *صامت(μ)-ختامي الأعلى ترتيباً.

أما التصوير الثالث، للصيغة [björn]، فنجد أنه يضيف عامل العنقود الصامتي الختامي. وسنجد هنا أيضاً أن كل الإستراتيجيات المطروحة للاحتفاظ بالصائت المدخل، الطويل افتراضياً، ستؤول إلى الفشل. فهذه محاولة الاحتفاظ بطول الصائت في مقطع كلمي ذات تقفيلة مجتزئية (39ج) تواجه بانتهاك للقيد *μ3. أما محاولة الاحتفاظ بالطول عن طريق إبقاء كلا صامتي التقفيلة بلا وزن (39ب)، فستفشل بسبب الانتهاك المفرط للقيد الوزن-من-الموضع:

(39)

المدخل: /bjöörn/	النبرة-إلى-الوزن	*صامت(μ)-ختامي	*μ3	الوزن-من-الموضع	وزن-هوية-مد مخ
أ. björn				*	*
ب. bjöörn				!**	
ج. bjöörn			!*	*	

وبناء على ذلك، فإن هذا التصوير يوضح صحة الترتيب الوزن-من-الموضع << وزن-هوية-مد مخ.

وباختصار، يمكن القول بأن سلامة-الصيغة الكمية للمقطع الكلمي تبطل تماماً أي مفعول للطول المدخل للصائت. وعليه، فإنه يمكننا الآن أن نضع كل هذه المتطلبات للصيغة الكمية تحت قيد واحد جامع:

(40) الصيغة-الكمية

النبرة-إلى-الوزن، *صامت(μ)-ختامي، *μ3 << الوزن-من-الموضع

والآن، وفي ضل توافر تتابع-جهورية (من الفصل 2-4-2-6) والصيغة-الكمية كقيود توضح "أحكام الترتيبية الصوتية" في فونولوجيا الأيسلندية، نستطيع الرجوع إلى الإشكال الأصلي الذي يتلخص في محاولة التعليل لبعض انتهاكات هذه الترتيبية في بعض الصيغ المقتضبة.

4-4-2-6 التناظر-مخ مخ في الاقتضاب

يتطلب أي تحليل للاقتضاب ثلاثة قيود تختص بهذه العملية. وأول هذه القيود يجب أن يكون قيماً "قالوبياً" يعمل على تحقيق الأحادية المقطعية في الصيغ المقتضبة:

$$(41) \text{ مقتضب } = \sigma$$

تساوي الصيغة المقتضبة مقطعاً كلياً.

سيكون هذا القيد غير مهيمن عليه، طالما أن الأمثلة تشير إلى ذلك. (وكما ذكرنا آنفاً، فإن هذا التأثير يمكن نسبته أيضاً إلى "بروز اللاموسوم"، ولكننا لن نتبنى هذه الفكرة هنا.) أما القيد الثاني فهو ذلك الذي يطلب تحقيق هوية متطابقة للربط بين المتناظرات في القاعدة والصيغة المقتضبة:

$$(42) \text{ وزن-هوية-ق ض}$$

إذا كانت $\alpha \in \text{الحقل}(س)$

إذا كانت α أحادية المجتزأ، فإن $س$ (α) تكون أحادية المجتزأ. ("لا إطالة")

إذا كانت α ثنائية المجتزأ، فإن $س$ (α) تكون ثنائية المجتزأ. ("لا تقصير")

هذه بالطبع هي صيغة المخرج-إلى-المخرج من القيد وزن-هوية-مد مخ، المطروح آنفاً في (35). ولكن، وكما سنتعرف على ذلك حالاً، سنجد أنه من المهم جداً وضع قيد الهوية هذا في مرتبة أعلى، في النظام اللغوي، من قيد المحافظة.

وسيكون القيد الثالث مناهضاً "لفقدان" أي جزئيات صوتية قاعدية في الصيغة المقتضبة. ويمكن تصور هذا القيد "المناهض للاقتضاب" (إن صح التعبير) على أنه فرد من عائلة القيود-كلي:

$$(43) \text{ كلي-ق ض}$$

لكل عنصر في ق مناظر له في ض.
("لا اقتضاب")

سنرى في (44) أدناه توضيحاً للتفاعلات المهمة بين هذه القيود. فالأحادية المقطعية للاقتضاب تقدم على الاحتفاظ بجزئيات القاعدة الصوتية في الصيغة المقتضبة (44أ). وبدورها، نجد أن الأولوية ستكون للهوية القطعية للقاعدة، بالمقارنة مع متطلبات الترتيبية الصوتية (وذلك باعتبار الجهورية والكمية)، إذا ما أخذنا في الاعتبار تأثيرات التطبيق الزائد والتطبيق القاصر (44ب). وختاماً، سنجد أن هوية طول الصائت (في القاعدة والصيغة المقتضبة) لها الأولوية على المتطلبات الكمية (44ج):

أ. (44)	مقتضب = σ	<<	كلي-ق ض
	söötr	<	söö.tra
ب.	كلي-ق ض	<<	تتابع-جهورية، الصيغة-الكمية
	söötr	<	soot
ج.	وزن-هوية-ق ض	<<	الصيغة-الكمية
	söötr	<	sort

وبدمج كل ما ذكر أعلاه في تسلسلية متكاملة، سنتوصل إلى مايلي:

(45) الاقتضاب في الأيسلندية

مقتضب = σ ، وزن-هوية-ق ض << كلي-ق ض << تتابع-جهورية، الصيغة-الكمية <<
وزن-هوية-مد مخ

والآن، سيصبح تصوير الصيغة [söötr] مباشراً وواضحاً.

(46)

المدخل: /sötr-a/	مقتضب = σ	وزن-هوية-ق ض	كلي-ق ض	تتابع-جهورية	الصيغة-الكمية	وزن-هوية-مد مخ
أ. söötr			*	*	*	*

*			!*			ب. söt
		*	*	!*		ج. sötr
*					!*	د. söö.tra
*			*		!*	هـ. söö.tur

بعد إقصاء المرشحين ثنائيي المقطع الكلمي (46-هـ) عن طريق القيد مقتضب = σ ، ستحصر المنافسة بين ثلاثة مرشحين: [sötr] (46ج)، و[söt] (46ب)، و[söotr] (46أ). ولكننا نجد أن الأول يحتوي على صائت قصير، الأمر الذي يجعله ينتهك القيد اللامهيمن عليه وزن-هوية-ق ض. وبالطبع يعتبر هذا انتهاكاً قاضياً. ومن المرشحين المتبقين (44أ-ب)، سنجد أن الأفضل هو (44أ)، وذلك لأنه يبقى على انتهاكات القيد كلي-ق ض في حدها الأدنى. ولكن هذا سيحدث على حساب انتهاك كلا قيدي الترتيبية الصوتية (تتابع-جهورية، والصيغة-الكمية).

5-4-2-6 تحليل اشتقاقي

يقترح Kiparsky (1984: ص156) أن ينسب الاقتضاب إلى قانون فونولوجي متأخر يعمل على حذف الصائت-/a/، بدلاً من أن يكون مجرد عملية (إسقاط) صرفي. وكما يتضح من الاشتقاق أدناه، فإنه يتم تطبيق قانون حذف الصائت /a/ بعد عمليتي التقطيع الكلمي إطالة الصائت:

/sötr-a/	(47) الصيغة الكامنة
sö.tra	التقطيع الكلمي
söö.tra	إطالة الصائت
söotr	حذف-/a/
[söotr]	الصيغة السطحية

فبوضع الاقتضاب في قالب قانون فونولوجي، نستطيع القول بأننا قد حافظنا على تعميم القائل أن الصرف هو مجموعة من العمليات المضيئة - لا المسقط. ولكننا بهذا التوجه قد نفرط في تعميم آخر: حيث أن الاقتضاب سيكون هو العملية الوحيدة التي تنتج صيغاً مخرجة تنتهك الترتيبية الصوتية في الأيسلندية (والتي نرى أن جميع العمليات الأخرى تسعى لتحقيقها، بما

في ذلك التقييدات المعتمدة-على-الجهورية أو الكمية). ولكن Anderson (1975) يشير إلى أن مثل هذه الانتهاكات تقوم بدور تحقيق الحد الأقصى من الاحتفاظ بالهوية الرابطة بين الصيغة المقترضة والصيغة المصدرية. ونلاحظ أن التحليل المطروح من خلال النظرية التفاضلية يؤصل لهذه الرؤية، بينما نجد أن التحليل الاشتقاقي يتجاهلها تماماً.

3-6 تأثيرات الهوية في الزيادة المعتمدة-على-الجدع

سوف يناقش هذا الفصل أحد المصادر الأخرى للدلالة على أهمية مفهوم التناظر-مخ: وأقصد بذلك فونولوجية الزيادة المعتمدة-على-الجدع. وبصفة تطبيقية بحتة، سوف نركز على ظواهر الهوية في الجدوع والصيغ المزادة في الإنجليزية الأمريكية.

3-6-1 الهوية والزيادة المعتمدة-على-الجدع في الإنجليزية

هناك حجة أخرى لدعم مفهوم التناظر-مخ تقدمها لنا Benua (1995). ونجد ثانية أن هذه العملية ستشتمل على قائمة من التناوبات الصائتية في الإنجليزية الأمريكية. واللهجات موضوع النقاش هنا ستكون تلك المتحدثة في فيلادلفيا - في منطقة نيويورك. وتتميز هذه اللهجات بوجود بديل صوتي متوتر [E] للصائت الأمامي المنخفض [æ] في المقاطع الكلمية المغلقة قبل بعض الصوامت المحددة، والتي منها الصامت /s/، في كلمات مثل [pEs] "يمضي"، ولكن ليس [pæ.siv] "مستسلم".⁶ ولاحظ أن عملية توتر-æ لا يتم تطبيقها في المقاطع الكلمية المفتوحة حتى ولو كان ذلك قبل /s/؛ أنظر (48ب-ج):

(48) توتر-æ: التطبيق الاعتيادي

أ1. [pEs] "يمضي"	ب1. [pæ.siv] "مستسلم"	ج1. [æ.sid] "حمض"
أ2. [mEs] "كتلة"	ب2. [mæ.siv] "هائل"	ج2. [tæ.sit] "مضمر"
أ3. [klEs] "صف"	ب3. [klæ.sik] "تقليدي"	ج3. [læ.so] "رباق"

تعتبر الكلمات في (48ب) مرتبطة صرفياً بتلك التي في (48أ) وذلك بزيادة لاحقتي اشتقاق الصفات /-iv/ و /-ik/، المسميتان بزوائد المرتبة 1. أما الكلمات في (48ج) فهي مجرد جدوع بسيطة.

⁶قد لا تتفق مختلف اللهجات موضوع التحليل على تلك القوائم من الصوامت مشتركة المقطع الكلمي التي تثير عملية توتر-æ، ولكن لن يؤثر ذلك على النقاش التالي. أنظر Ferguson (1975)، و Dunlop (1987).

والآن لاحظ أنه في نفس هذه اللهجات، نجد أن الكلمات التي تلتحق بلواحق المرتبة الثانية (مثل -iŋ، و-əbɪ، و-i) يكون لها سلوك مميز بما يخص عملية توتير-æ (Dunlop 1987). حيث نجد أن الجدوع في (48) تحتفظ ببديها الصوتي المتوتر [E] حتى مع زيادة لواحق المرتبة الثانية:

- (49) أ1. [pEs] "يمضي" ب1. [klEs] "صف" ج1. [mEs] "كتلة"
أ2. [pE.sɪŋ] "مضي" ب2. [klE.sɪ] "بديع" ج2. [mE.sə.bɪ] "قابل للتجميع"

إن الاحتفاظ بالبديل الصوتي [E] حتى في الصيغة المزادة يمكن اعتباره مثلاً على "التطبيق الزائد" لعملية توتير-æ. فمن الواضح أن الصوائت في المقاطع الكلمية المفتوحة في كلمات مثل [pE.sɪŋ]، و[klE.sɪ]، و[mE.sə.bɪ] تظهر على السطح على أنها متوترة، بالرغم من أنه لا يتحقق فيها سياق عملية التوتير. حيث نجد أن الصيغة المزادة "تنسخ" نوعية الصائت من جذعها، والذي تتم فيه عملية التوتير بشكل اعتيادي.

يمكن الاختلاف الجوهرى بين زوائد المرتبة الأولى والمرتبة الثانية في كون الأخيرة فقط هي التي تتطلب وجود جذع كقاعدة لها، والذي يعتبر عنصراً مفرداتياً حراً (Kiparsky 1985، Inkelas 1989، Borowsky 1993). وقد لوحظ دائماً (منذ Siegel 1974) أن المشتقات بزوائد المرتبة الأولى تنطبق عليها كثير من السمات الفونولوجية تماماً مثل الكلمات التي لم تتعرض لأي اشتقاق صرفي. فعلى سبيل المثال، قارن الصائتية المتطابقة في الكلمتين [pæ.sɪv] "مستسلم" (ب48) و[æ.sɪd] "حمض" (ج48). والذي يجدر ذكره هنا هو أن قاعدة زوائد المرتبة الأولى لا تحتاج أن تكون جذعاً حراً، ولكنها من الممكن أن تكون مورفيماً لا يظهر بشكل مستقل: كأن تكون جذراً مثلاً. (فعلى سبيل المثال، نجد الجذر -aggress- في كلمات مثل aggressive "عدواني" وaggression "عدوان"؛ وكذلك الجذر -pacif- في pacific "المحيط الهادئ" وpacify "يهدئ"). ويعتبر هذا الاختلاف بين زوائد المرتبة 1 والمرتبة 2 حاسماً بالنسبة لاختلافات توزيع البدائل الصوتية المشار إليها بين كلا صنفى تراكيب الكلمات.

6-3-2 الزيادة المعتمدة-على-الجذع: النموذج الأساسي

تعتقد Benua (1995) أن تأثيرات الهوية الفونولوجية على المشتقات بزوائد المرتبة 2 هي ناتجة عن التناظر-مخ مخ. فالتطبيق الزائد في كلمة مثل pE.sɪŋ يرجع إلى ارتباطها بقاعدتها،

[pEs]. والرسم التوضيحي أدناه يبين هذه العلاقة (حيث ترمز "ق" للقاعدة و "ز" للصيغة المزادة):

$$\begin{array}{c}
 (50) \quad \text{النموذج الأساسي للزيادة المعتمدة-على-القاعدة} \\
 \text{الهوية-ق ز} \\
 [pE.sɪŋ] \quad \Leftrightarrow \quad [pEs] \\
 \Updownarrow \quad \text{المحافظة-مد مخ} \\
 /pæ.s/ \quad (\text{قارن مع } pæ.siv)
 \end{array}$$

وتجادل Benua (1995: ص51) بشكل أكثر عمومية قائلة أن الصيغ المزادة بمورفيمات المرتبة 2 يتم اشتقاقها عن طريق التناظر-مخ مخ مع الكلمة الغير مزادة. وتعتبر هذه العلاقة التناظرية مشابهة لما سبق وأن رأيناه مع الصيغ المقنضة في الفصل السابق.⁷ ويقودنا هذا إلى اعتماد تفاعلين ذا علاقة بين القيود. أولاً، من الواضح أن توزيع البدائل الصوتية (أي الصوائت المتوترة واللينية) يشير مرة أخرى إلى أنظمة ترتيب البدائل الصوتية من الباب الأول:

$$(51) \quad \begin{array}{c} \text{أنظمة تنوع البدائل الصوتية} \\ \text{الموسومية السياقية} < \text{الموسومية حرة-السياق} < \text{المحافظة} \end{array}$$

سيكون قيد الموسومية السياقية هو توتير-æ، والذي سيناهض ظهور الصائت [æ] في المقاطع الكلمية المغلقة. وسيهيمن على قيد الموسومية حرة-السياق *متوتر-منخفض، والذي يعمل على جعل الصوائت المنخفضة لينية.

$$(52) \quad \begin{array}{c} \text{أ. توتير-æ} \\ *æC]_{\sigma} \end{array}$$

"لا للصائت [æ] في المقاطع الكلمية المغلقة"⁸

⁷ تقول Benua (1997) أن زيادة المرتبة 1 سيتم تقييمها باستخدام قائمة خاصة بها لقيود الهوية-مخ مخ. وسيتم وضع هذه القيود في مرتبة أدنى من تلك الخاصة بزيادة المرتبة 2: أي الهوية-مخ مخ 2 < الهوية-مخ مخ 1.

⁸ تشير Benua إلى القيد توتير-æ على أنه "قيد وصفي، لوجوب كونه مخصصاً للتناوب [æ]~[E] دون أن يفرض التوتير على الصوائت الأخرى". وبالمقابل، نجد تأصيلاً للقيد *متوتر-منخفض إلى حد أنه يعكس الميول الشائع عبر-لغائياً المتلخص في تحاشي التوتير في الصوائت المنخفضة.

ب. *متوتر-منخفض

تكون الصوائت المنخفضة لينة.

ج. هوية-مد مخ (متوتر)

لتكن α جزئية صوتية في المدخل، ولتكن β مناظرة لـ α في المخرج. فإذا كانت α [متوتر]، فإن β تكون [متوتر].

التصويرين التاليين للكلمتين [pEs] و [æ.sɪd] سيدعمان هذا الترتيب، الذي سيبين أن اللغة تتجاهل القيم المدخلة للسمة [متوتر]:

(53)

المدخل: /pæs/	توتير-æ	*متوتر-منخفض	هوية-مد مخ (متوتر)
أ. [pæs]	!*!		
ب. [pEs]		*	*

(54)

المدخل: /E.sɪd/	توتير-æ	*متوتر-منخفض	هوية-مد مخ (متوتر)
أ. [æ.sɪd]			*
ب. [E.sɪd]		!*!	

أما بالنسبة للتفاعل الثاني المتعلق بالصيغة المزادة [pE.sɪŋ] فإنه على ارتباط بالهوية-ق ز. وقيد الهوية-ق ز ذو العلاقة هنا يتطلب تحقيق التطابق التام في التوتير بين أي صائت في القاعدة ومناظره في الصيغة المزادة.

(55) هوية-ق ز (متوتر)

لتكن α جزئية صوتية في القاعدة، ولتكن β مناظرة لـ α في الصيغة المزادة. فإذا كانت α [متوتر]، فإن β تكون [متوتر].

وسيهيمن هذا القيد على القيد *متوتر-منخفض، الأمر الذي يؤكد اختيار الصيغة [pE.sɪŋ] بدل من الصيغة [pæ.sɪŋ].

$$(56) \text{ هوية-ق ز (متوتر) } << \text{ *متوتر-منخفض } \\ [pE.sɪŋ] < [pæ.sɪŋ]$$

وباختصار، يمكن القول بأن التطبيق الزائد يتأتى من الترتيب التالي

$$(57) \text{ التطبيق الزائد لفونولوجيا البديل الصوتي في الصيغ المشتقة بالمرتبة 2} \\ \text{هوية-ق ز (متوتر)، توتير-æ } << \text{ *متوتر-منخفض } << \text{ هوية-مد مخ (متوتر)}$$

ويقوم تصوير الصيغة المزادة [pE.sɪŋ] أدناه بتوضيح كيفية تفاعل هذه القيود:

(58)

المدخل: /pæs/	هوية-ق ز (متوتر)	توتير-æ	*متوتر-منخفض	هوية-مد مخ (متوتر)
أ. [pæ.sɪŋ]	!*			
ب. [pE.sɪŋ]			*	*

وبمقارنة هذا التصوير مع ذلك المطروح آنفاً في (11) لتقييم عملية الاقتضاب في الصيغة [læɹ]، سيتضح، وللمرة الثانية، أننا أما حالة يهيمن فيها أحد قيود الموسومية على أحد قيود الهوية-مخ مخ. وذلك لأن تحليل الزيادة المعتمدة-على-الجذع مشابه تماماً لتحليل عمليات الاقتضاب، وهما معاً يوضحان أن نظرية التناظر تستطيع، وبطريق منظمة، أن تحقق العلاقات بين الصيغ المخرجة.

ونرى هنا أيضاً أنه من الممكن تقديم تحليل اشتقاقي لهذا النمط، ولكنه سيواجه بعض الإشكاليات والعوائق التي تشابه لتلك التي أشرنا إليها في الفصل 2-4-5 بالنسبة لعمليات الاقتضاب. وتتمثل الفكرة العامة للتحليل الاشتقاقي في تحديد ترتيب قانون توزيع البديل الصوتي الذي يعدل التوتير في المقاطع الكلمية المغلقة بحيث يتم تطبيقه قبل القانون الصرفي لزيادة مشتقات المرتبة 2.

$$(59) \text{ /pæs/ الصيغة المفردانية (الكامنة) } \\ \text{pEs تعديل التوتيرية}$$

pE.sɪŋ	زيادة مورفيم المرتبة 2، إعادة التقطيع الكلمي
[pE.sɪŋ]	الصيغة السطحية

ومن الواضح أن هذا التحليل سيكون عرضة لذات النقد الذي وجه للتحليل الاشتقاقي لعملية الاقتضاب، كما رأينا آنفاً. فبتطبيق قانون توزيع البديل الصوتي (الذي يعمل على تعديل التوترية في المقاطع الكلمية المغلقة) قبل القانون الصرفي (أي ذلك المؤدي إلى زيادة /-ɪŋ/)، نجد أن هذا التحليل ينتهك الفرضيات القياسية للفونولوجيا المعجمية (1985 Kiparsky). حيث أن قوانين توزيع البدائل الصوتية يفترض أن لا تطبق في ذلك الجزء المعجمي من عملية الاشتقاق، والسبب يعود إلى كون هذه القوانين لا تعتبر واقية-للبنية.⁹

4-6 الدورة أم هوية-القاعدة

4-6- التقديم

يرى مؤيدو النظرية التسلسلية ضرورة الاعتراف بوجود مستويات اشتقاقية لا تتطابق مع المدخل ولا مع المخرج. ويتأتى التأسيس للحجة المحورية الداعمة لهذه المستويات الوسطية في عملية الاشتقاق من الخصائص الفونولوجية التي نقلت من الصيغ الصرفية البسيطة إلى تلك الصيغ المركبة. وقد تمت قولبة هذا النقل التحويلي-الاشتقاقي في مفهوم *الدورة التحويلية* (1968 Chomsky and Halle)، والذي يعتبر أسلوباً لتطبيق القوانين في الكلمات المركبة صرفياً. حيث نجد أن القوانين تأخذ منهاجاً في التطبيق يبدأ من الحقول الصرفية الأصغر إلى تلك الأكبر. ومن الجدير ذكره هنا هو أن التطبيق الدوري للقوانين يعتبر في جوهره اشتقاقياً،

⁹ يتوافر في معظم اللهجات الإنجليزية أمثلة أخرى على التطبيق القاصر والتطبيق الزائد في الكلمات المشتقة بزوائد المرتبة الثانية. ومن بين هذه، نجد العمليتين التاليتين (1993 Borowsky):
 ɪ ə ŋ r

نووية الصامت /r/	تبسيط العنقود /mn/ الختامي
/hɪndr/	/hɪmn/
[hɪndrəns] "تعويق"	[hɪmnəl] "كتاب التراتيل"
[hɪndɪ] "يعوق"	[hɪm]# "ترتيلة"
[hɪndɪŋ] "معوق"	[hɪmɪŋ] "ترتيل"

من الواضح أن هناك زيادة في تطبيق عمليتي تبسيط العنقود الأنفي النهائي (في الصيغة [hɪmn]) وتقطيع الصامت- /r/ (في الصيغة [hɪndɪŋ]).

لكونه يشير إلى وجود مستويات وسطية بين المدخل والمخرج يتم فيها تحقق التعميمات الفونولوجية.

مثل ما هو الحال في النظرية الاشتقاقية، فإننا نجد أن النظرية التفاضلية تهدف إلى الوصول إلى تفسيرات من خلال تحقيق القدر الأعلى من التعميمات في أحد مستويات النظام اللغوي. وينظر إلى المخرج على أنه المستوى المميز الذي تتحقق فيه التعميمات اللغوية ذات الشأن. ويعنى ذلك أن الأنظمة اللغوية في النظرية التفاضلية تعمل على الربط بين التمثيلات الكامنة (المدخلات المفردانية) والصيغ السطحية (المخرجات) دون اللجوء إلى أي مستويات وسطية، مما يعني أنها قد أحدثت تخفيضاً واضحاً للاشتقاق محولة إياه إلى خطوة واحدة للربط. وتكمن مسألة الاختلاف الحاسمة بين هاتين النظريتين في كيفية إجراء التفاعلات بين التعميمات: فهي إما أن تكون عن طريق التتبع الخطي للقوانين (في النظرية الاشتقاقية) أو عن طريق الترتيب التسلسلي للقيود (في النظرية التفاضلية).

سوف نقارن هنا بين أسلوبين نظريين يهدفان إلى تحقيق الهوية التحويلية-الاشتقاقية: وأقصد بذلك الدورة وهوية-القاعدة. وللتأكد من مدى دقة التنبؤات التي تقدمها النظرية الاشتقاقية والنظرية التفاضلية، سوف نقوم بتحليل التفاعل بين النبرة وحذف الصوائت في العربية الفلسطينية. ففي هذه اللهجة العربية توجد قائمة من اللواحق التي تعرض سلوكاً فونولوجياً "خاصاً"، مشابهاً للواحق المرتبة 2 في الإنجليزية. حيث يظهر على الكلمات المشتقة بإضافة هذه اللواحق قصور في تطبيق أحد عمليات حذف الصوائت التي تؤثر "عادة" على الكلمات ذات التكوين القطعي والنمط النبري المشابهين. وسوف نقوم أدناه بالمقارنة بين تحليل دوري لتأثيرات قصور التطبيق هذه (Brame 1974) وتحليل آخر يعول على أهمية مفهوم هوية-القاعدة (Kenstowicz 1996، و Steriade 1996، و Kager القادمة).

سيتم ترتيب طرح هذا الموضوع كما يلي. في الفصل 2-4-6، سوف نقارن بين النظرية الاشتقاقية والنظرية التفاضلية باعتبار العلاقات "التحويلية-الاشتقاقية"، وذلك بناء على المعلومات المأخوذة من العربية الفلسطينية المشتمة على تطبيق قاصر لعملية حذف الصوائت المرتبطة بنمط النبرة السطحي. وسوف نقترح تحليلاً يبرز نوعاً جديداً من قيود هوية-القاعدة، أي تلك القيود التي تحقيق هوية رابطة بين الصوائت في الصيغة المزادة والمناظرات المنبورة في القاعدة. ولذلك سنجادل لتوضيح أهمية مفهوم "العلاقة الجدولية" الذي يتنبأ بالعلاقات الصرفية التي في ظلها يمكن لأي صيغتين أن تظهران الهوية الفونولوجية الرابطة بينهما. أما الفصل 3-4-6 فسيقارن هذا التحليل لهوية-القاعدة مع تحليل دوري في الإطار النظري الاشتقاقي. ويأتي الفصل 4-4-6 ليناقد تأثيرات مشابهة للهوية نجدها في أحد عمليات

الإقحام في العربية الفلسطينية. وفي هذا الصدد، سوف نركز على الإمكانية، التي تنتبأ بها النظرية التفاضلية، والتي تتلخص في أن الصيغة المخرجة تعكس تأثيرات قيود المحافظة-مد مخ وكذلك تأثيرات قيود الهوية-ق ز. وهذا الأمر سوف يدعم التوجه القائل بالتقييم المتوازي للصيغ المخرجة، من منطلق أنه يمكن تحقيق النفوذ المتزامن لكلاً من القاعدة والمخل المفرداتي (الكامن). وسوف يختم الفصل 4-6-5 النقاش بتقديم الاستنتاجات.

2-4-6/القصور في تطبيق الإسقاط الوسطي في العربية الفلسطينية

1-2-4-6 التحليل الدوري

أحد الأمثلة المشهورة على التطبيق الدوري للقوانين يتأتى من تفاعل النبرة مع عملية لحذف أحد الصوائت في العربية الفلسطينية، وذلك بناء على تحليل Brame (1974). فنجد أن قانون النبرة يتفاعل مع قانون الإسقاط الوسطي-لصائت i، الذي يعمل على حذف الصائت /i/ الغير منبور في المقاطع الكلمية الغير ختامية المفتوحة. ويمكن تصور هذا القانون كما يلي:

$$(60) \quad \begin{array}{c} \text{إسقاط-i} \\ \left[\begin{array}{c} i \\ \text{منبور} \end{array} \right] \\ \leftarrow \quad \emptyset \quad / \quad _CV \end{array}$$

توضح الصيغ الفعلية المشتقة للمسند إليه (فاعل، مبتدأ، محكوم عليه، موضوع) (الشخص، والعدد، والجنس) طريقة تطبيق عملية إسقاط-i.

(61) التطبيق الاعتيادي لعملية إسقاط-i في الصيغ الفعلية ذات لواحق المسند إليه

أ.	/fihim/	"فهم (جذع الفعل)"
ب1.	/fihim/	fihim "هو فهم"
ب2.	/fihim-na/	fhím-na "نحن فهمنا"
ب3.	/fihim-u/	fihm-u "فهموا هم"

من الملاحظ أن عملية إسقاط-i تحتفظ بالصوائت المنبورة، وعليه فهي يجب أن تلي تحقيق النبرة. ونجد أن قانون النبرة في العربية الفلسطينية (والذي سوف لن نقدمه هنا في شكل

ترقيمية القوانين) يضع النبرة على المقطع الكلمي الثقيل ما قبل-الأخير، وإلا على ما قبل ما قبل الأخير. ونقدم في (62) أدناه كيفية اشتقاق هذه الصيغ:

/fihim-u/	/fihim-na/	/fihim/	(62)
fihim-u	fhím-na	fíhim	النبرة
fíhm-u	fhím-na	---	إسقاط-i
[fíhm-u]	[fhím-na]	[fíhim]	

إلى حد الآن، لم نرى أي حالات للتطبيق الدوري للقوانين. ولكن يجب أن نعرف أن الأمثلة التي اعتمد عليها Brame (1974) في تحليله القائل بالاحتفاظ التحويلي-الاشتقاقي للنبرة هي صيغ فعلية محتوية على لواحق مفعولية. وكما نعرف فإن اللواحق المفعولية تعبر عن السمات الصرفية للمفعول به. وبعبارة أدق، نقول أن الصيغ الفعلية يمكن أن تشتق صرفياً لشخص، ولعدد، ولجنس المفعول به بإضافة لاحقة للصيغة الفعلية المشتقة صرفياً للفاعل. والآن لاحظ أنه لم يحذف الصائت [i] بالخط-الغامق في الصيغ في (63ج)، بالرغم من أنه يظهر في سياق عملية إسقاط-i، أي أنه في مقطع كلمي مفتوح وغير-ختامي وغير منبور.

(63) التطبيق الاعتيادي والتطبيق القاصر لعملية لإسقاط-i في حالات المفعولية

أ.	/fihim/	fíhim	"فهم"
ب1	/fihim-ak/	fíhm-ak	"فهمك"
ب2	/fihim-ik/	fíhm-ik	"فهمك"
ب3	/fihim-u/	fíhm-u	"فهمه"
ج1	/fihim-ni/	fhím-ni	*fhím-ni "فهمني"
ج2	/fihim-ha/	fhím-ha	*fhím-ha "فهمها"
ج3	/fihim-na/	fhím-na	*fhím-na "فهمنا"

يشير Brame إلى أن صيغ الحالات المفعولية التي لا يحذف فيها الصائت [i] تعتمد على الصيغة الحرة [fíhim] (63أ) والتي يكون فيها الصائت [i] منبوراً. وبناء على ذلك فإن التعميم هو: يكون "قصور تطبيق" عملية إسقاط-i في أي صيغة مزادة يكون الصائت [i] منبوراً في صيغة قاعدتها الصرفية. وبعبارة أخرى، يمكن القول بأنه لا يحذف الصائت [i] إذا كان له مناظر منبور في القاعدة.

وستتجلى صحة هذا التعميم من خلال صيغ الملكية، أي تلك الأسماء المحتوية على لاحقة تشير إلى (شخص) و(عدد) المالك. فلاحظ كيف أن عملية إسقاط -i محجوبة في صوائت (بالخط الغامق) هذه الصيغ. ومثل ما هو الحال بالنسبة للمفعوليات، فإننا نجد أن لصيغ الملكية علاقة صرفية ببعض الأسماء التي يكون فيها الصائت -[i] المناظر منبوراً (1980 Kenstowicz and Abdul-Karim):

(64) التطبيق القاصر لعملية إسقاط -i في صيغ الملكية

أ.	/birak/	bírak	"برك"
ب.	/birak-u/	bírak-u	"بركه"
ج.	/birak-na/	bírák-na	*brák-na "بركنا"

ومرة أخرى، نجد أن القصور في تطبيق عملية إسقاط -i يرتبط بوجود الصائت -[i] منبوراً في صيغة القاعدة. حيث أن الصائت -[i] الغير منبور في الكلمة [bírák-na] ترك دون أن تؤثر عليه عملية الإسقاط عندما كان ذات الصائت منبوراً في القاعدة [bírak]. وبالضبط كما سبق وأن رأينا ذلك سابقاً بالنسبة لصيغ المفعولية، نجد أن صيغ الملكية تتكون بإضافة لاحقة (الملكية) لصيغة حرة (أو لنسمها "قاعدة")، والتي هي في حد ذاتها نتاج للاشتقاق الصرفي.

لا يمكن أن يكون القصور في تطبيق عملية إسقاط -i ناتج عن وجود نبرة (ثانوية) حقيقية على المقطع الكلمى البدئي لصيغ المفعولية وصيغ الملكية، [bírák-na] و [bíhím-na] على سبيل المثال. وقد لاحظ Kenstowicz and Abdul-Karim (1980)، بالنسبة للناطقين بالعربية الفلسطينية، وجود تلك الصيغة المشابهة والمرتبطة بصيغة قاعدة فعلية على الشكل CaCaC، [dʕaráb-na]، والتي يتداخل فيها المعنيين "نحن ضربنا" و"هو ضربنا". فإذا لم يكن هناك أي اختلاف صوتي بين الصيغتين، فإنه من المؤكد أن لا تكون هناك نبرة ثانوية على الصائت -[i] الذي لا تؤثر عليه عملية الإسقاط في كل من صيغ المفعولية وصيغ الملكية. وهذا إذن يجعل تلك الخاصية المسؤولة عن منع عملية الإسقاط في صيغ المفعولية والملكية "مجردة" إلى درجة ما. وبالطبع، كان هذا التجريد للخاصية التي تؤدي إلى القصور في تطبيق عملية إسقاط -i هو الذي أثار اهتمام Brame تحديداً. فالنبرة لا تعتبر موجودة في التمثيلات المفرداتية (الكامنة)، وهي في ذات الوقت غائبة عن صائت الصيغة السطحية الذي ينجو بطريقة غامضة من تأثيرات عملية الإسقاط. وعليه، فإن التفسير المنطقي لهذا السلوك يكمن في افتراض أن عملية إسقاط الصائت [i] يتم تطبيقها فعلاً في مستوى من المثلث الوسطي الذي يحتل مرتبة بين التمثيل المفرداتي (الكامن) والتمثيل السطحي. وهذا بدوره، سيعني

ضماً وجوب قدرة النظرية الفونولوجية على استيعاب مثل هذه المستويات المتوسطة من التمثيل. وبناء على ذلك، فإن الذي جادل Brame من أجل إثباته هو أن المراحل الاشتقاقية تشكل جزء من النظرية الفونولوجية.

في النظرية الاشتقاقية، نجد أنه قد تمت قبوله مفهوم "الترابط (القاربة)" بين الصيغ بشكل يعكس خاصية الاصطلاحية الاشتقاقية، وذلك بنعتها بالدورية. ففي ظل أي اشتقاق دوري، نجد أنه يتم أولاً تطبيق قائمة من القوانين الفونولوجية المرتبة (ق ١ - ق ٦) على الحقل الصرفي الأدنى، ومن ثم إلى حقول أعلى تباعاً. ويفترض Brame (1974) أن للواحق صيغ المفعولية والملكية طبقة داخلية إضافية من البناء الصرفي، والتي تثير بدورها إجراء تطبيق دوري لقانون النبرة.

ف نجد تحديداً أن النبرة المعينة دورياً على المقطع الكلمي البدئي من الصيغة [fíhim] ستنتقل إلى الدورة الثانية [fíhím-na]، بالرغم من أنها ستكون ثانوية بالنسبة للنبرة الأولية الجديدة. وبناء على ذلك، فإن النبرة الثانوية هي التي تحمي صائت المقطع الكلمي البدئي من عملية إسقاط -i- البعد-دورية. وفي النهاية، ستتم إزالة النبرة الثانوية البدئية باستخدام قانون بعد-دوري لإزالة التنبير:

i i í

(65)

المدخل [fíhim-na] فاعل [fíhim-u] فاعل [fíhim-na] مفعول [fíhim] مفعول

الدورة 1

نبرة fíhim fíhim fíhim-u fíhím-na

الدورة 2

نبرة --- --- fíhím-na تطبيق خالي

بعد-دوري

إسقاط -i- fíhím-na fíhím-u محجوب fíhm-u

إزالة التنبير لا-ينطبق لا-ينطبق لا-ينطبق fíhím-na لا-ينطبق

المخرج fíhímna fíhmu fíhím-na fíhmu

وينظر إلى هذا التحليل على أنه أحد الدلائل القوية لتدعيم مفهوم الترتيب الظاهري للقيود (أي ذلك الذي لا يعتمد على ثوابت كونية)، انطلاقاً من كون أحد الخصائص الفونولوجية (النبرة) التي يتم اكتسابها أثناء عملية الاشتقاق تعمل على حجب أحد القوانين الذي يعتبر في حد ذاته مقيداً بوجودها (أي قانون إسقاط -i-)، بالرغم من أنه لا وجود لها في الصيغة السطحية بسبب

أحد القوانين التالية والذي يعمل على حذفها (أي قانون إزالة النبرة). ويتم عادة إنجاز هذا الأمر باستخدام القيود المرتبة خطياً والتي لا تكون دائماً على ارتباط بالتمثيلات الكامنة (أي أنها تفتقر إلى الشمولية)، حيث أن علاقتها تنحصر في ذلك التمثيل الذي يبرز في تلك المرحلة من الاشتقاق التي يتم تطبيقها فيها.

2-2-4-6 تحليل هوية-القاعدة

كيف يمكن تحليل القصور في تطبيق عملية إسقاط-i من خلال النظرية التفاضلية، والتي تعتبر إطاراً نظرياً يتحاشى (في أكثر صيغه صرامة) اللجوء إلى الاشتقاقات، الأمر الذي يعني أنه يفتقر إلى ذلك المستوى الوسطي من التمثيل الذي يجادل Brame لإثبات أهمية وجوده كأداة تحليلية؟ إذن لابد أن يكون هذا التحليل معتمداً على هوية-لقاعدة (Kenstowicz 1996، و Steriade 1996 Kager القادمة). وسوف يطرح للنقاش أدناه.

دعونا نعود أولاً إلى ذلك التعميم الأساسي الذي قدمه Brame: والقائل بحماية الصائت-[i] الغير منبور، الذي يظهر في صيغ المفعولية أو الملكية، من عملية الحذف /إ/ كان مقابله في الكلمة القاعدة منبوراً. حيث سينظر إلى حجب عملية إسقاط-i على أنها نوع من أنواع هوية-القاعدة، حيث سيتلخص الهدف في الإبقاء على الحد الأعلى من التشابه بين الصيغ المترابطة صرفياً، وذلك بما يخص الصيغ المتعلقة بها فونولوجياً. وبناء على ذلك، ستكون الفكرة المركزية في تحليل النظرية التفاضلية: هي أن حالة القصور في تطبيق عملية إسقاط-i تعود إلى التناظر-مخ. ولنبدأ الآن في بلورة هذا النقاش.¹⁰

من الآن فصاعداً، سوف نستخدم مفهوم "القاعدة" من منطلق خاص، آخذين في الاعتبار مقياسين أساسيين. أولاً، يجب النظر إلى القاعدة على أنها صيغة مخرجة حرة في اللغة، أي أنها كلمة مستقلة. ثانياً، سينظر إلى القاعدة أيضاً على أنها مرتبطة تركيبياً بمقابلها المشتق (أي الصيغة المزادة أو المقتضبة). وهذا يعني أن القاعدة تحتوي على مجموعة فرعية أصلية من سمات النظام اللغوي (الدالية أو الصرفية) للصيغة المشتقة.

(66) تعريف "القاعدة"

أ. القاعدة هي صيغة مخرجة حرة - لكلمة ما.

¹⁰ يعتمد التحليل المطروح أدناه في جله على Kager (القادمة).

ب. تحتوي القاعدة على قائمة-فرعية لبعض السمات النحوية (اللغوية) للكلمة المشتقة.

لاحظ أن هذا التعريف أيضاً يشتمل على العلاقة الصرفية بين الصيغة المقتضبة والقاعدة التي تنتمي لها. فكليهما يتحقق على أنه كلمة مستقلة وحرّة (أي غير مقيدة الظهور). ونجد أن الاقتضاب أيضاً يتوافق مع المقياس الثاني في التعريف أعلاه. فانظر، على سبيل المثال، إلى الوضعية الصرف-دلالية لأحد الصيغ المقتضبة في الأيسلندية، ولتكن صيغة الأسماء الحديثة فعلية الجذر. فستجد أنها تحتوي، وبصورة شمولية، على السمات الصرف-دلالية للصيغة المصدرية، والتي هي القاعدة. ففي الحقيقة، إن الأمر الإسقاطي (الطرحي) الوحيد المتعلق بالاقتضاب يكون دائماً فونولوجياً: حيث أن الصيغة المقتضبة هي نتاج لتخفيض قطعي للقاعدة. ومن زاوية صرف-دلالية، يمكن اعتبار الاقتضاب كعملية إضافة، تحديداً كعملية زيادة صريحة. (ولاحظ أن المصطلحية المستخدمة "اقتضاب" توحى في حد ذاتها بأن الصيغة المقتضبة هي نتاج لعملية صرفية أجريت على القاعدة.)

يعتبر هذا التعريف لمفهوم "القاعدة" دقيق بما فيه الكفاية لقدرته على تحقيق التمييز المطلوب بين الصيغ الفاعلية والمفعولية في العربية الفلسطينية، الأمر الذي يتعلق بمسألة (القصور في) تطبيق عملية إسقاط-i.

ف نجد أن صيغ الفاعل مثل [fʰím-na] "نحن فهمنا" (61ب2) لا يوجد لها قاعدة بسبب عدم تواجد أي صيغة قادرة على تحقيق كلا معياري "القاعدية" أعلاه. وتحديداً، نجد أن صيغة جذع الفعل /fihim/ "فهم"، والتي ستكون مناسبة من مفهوم تركيبى، تقتصر إلى أي سمات تصريفية. الأمر الذي سيعني أن جذع الفعل لا يعتبر كلمة مستقلة (حرّة الظهور). وبناء على ذلك، فإنها ستفشل في تحقيق المعيار الأول. ولا يمكن كذلك للكلمة [fihim] "هو فهم" أن تؤدي دور القاعدة للصيغة [fʰím-na]. فهاتين الكلمتين لا تعتبران مرتبطتين تركيبياً ببعضهما البعض، وذلك بسبب تعارض السمات التصريفية في كليهما (مفرد-غائب مقابل متحد-جمع). وبناء على ذلك، فإنها ستفشل في تحقيق المعيار الثاني.

وبالمقابل، نجد أن صيغ المفعول لها قواعد يتحقق فيها كلا المعياران. فعلى سبيل المثال، نلاحظ أن الصيغة [fʰím-na] "هو فهمنا نحن" لها قاعدة على شكل صيغة حرّة-الظهور [fihim] "هو فهم"، والتي تحتوي على جميع سماتها الصرف-دلالية. وبشكل عام، نستطيع القول بأن كل صيغة من صيغ المفعول يكون لها تحديداً صيغة فاعل واحدة تكون قاعدة لها.

الصيغة	القاعدة	(67)
1. أ. [fhím-na]	"نحن فهمنا" (لا توجد)	
2. أ. [fíh.mu]	"هم فهموا" (لا توجد)	
ب 1. [fíhím-na]	"هو فهمنا نحن" [fíhim]	"هو فهم"
ب 2. [fíhm-u]	"هو فهمه هو" [fíhim]	"هو فهم"

وانطلاقاً من نفس المعايير، سنجد أن صيغ الملكية لها قواعد أيضاً. فعلى سبيل المثال، الكلمة [bírák-na] "بركنا نحن" ستأخذ الكلمة [bírák] "برك" كقاعدة لها، التي تحتوي على قائمة فرعية من السمات الصرف-دلالية للكلمة المشتقة.

أخذين في الاعتبار كل هذه الملاحظات المتعلقة بمفهوم القاعدة، نستطيع الآن العودة إلى التساؤل الأساسي بخصوص كيفية تمييز التطبيق القاصر لعملية إسقاط -i في صيغ المفعول وصيغ الملكية. فكما شاهدنا سابقاً، يكمن التعميم في قصور تطبيق عملية إسقاط -i على الصوتيات التي تكون منبورة في القاعدة:

أ. [fíhim]	↔	[fíhm-u]	"هو فهمه هو"
ب. [bírák]	↔	[bírák-na]	"بركنا نحن"

من الآن فصاعداً، سوف نستخدم الرسوم التوضيحية للإشارة إلى علاقات التناظر بين كل من الصيغة المزادة ومدخلها (من جهة) والصيغة المزادة وقاعدتها (من جهة أخرى). وسوف تعين هذه العلاقات باستخدام خطوط عمودية بين المتناظرات في ثلاثة مستويات (المدخل، والمخرج، والقاعدة). وفي (69أ) أدناه، سوف تشير [i] بالخط الغامق إلى التطبيق القاصر لعملية إسقاط -i في المخرج:

أ. (69)	"هو فهمنا نحن"	ب. "نحن فهمنا"
	/f i h i m -n a/	/f i h i m -n a/
	[f i h í m - n a]	[f h í m - n a]
	المدخل	المدخل
	التناظر-مد مخ	التناظر-مد مخ
	المخرج	المخرج
	التناظر-مخ مخ	التناظر-مخ مخ

تتلخص الرؤية المعتمدة-على-التناظر، فيما يخص هذا النمط، في أن القصور في تطبيق الإسقاط على صيغ المفعول وصيغ الملكية يرجع إلى كون الصوائت ذات العلاقة مرتبطة بمناظرات منبورة في القاعدة. وبعبارة أكثر تحديداً، نستطيع القول بأنه يتم حجب الإسقاط عن طريق تفعيل أحد قيود التناظر-مخ الذي يوجب أن يكون للصوائت المنبورة في القاعدة مناظرات في الصيغة المزادة.

(70) الرأس-كلي-ق ز

يوجد لكل جزئية صوتية في الرأس التطريزي للقاعدة مناظر في الصيغة المزادة.

يعتبر هذا من أحد القيود المحققة لهوية-الرأس، والذي يشتمل على توسيع لمفهوم التناظر ليشمل خصائص النبرة في الجزئيات الصوتية. وقد تم اقتراح مثل هذه الزيادة في نطاق التطبيق سابقاً (McCarthy 1995، Alderete 1995).
أما بالنسبة لحذف الصائت (أي عملية "إسقاط-i")، فإننا نجد أن المثير هو أحد قيود الموسومية الذي يمنع ظهور الصائت [i] في مقاطع كلمية مفتوحة.¹¹

(71) لا-[i]

لا يسمح بظهور الصائت /i/ في المقاطع الكلمية الخفيفة.

لاحظ أنه لم تتم الإشارة إلى النبرة، تلك السمة التي سنؤكد عليها في الفصل 4-4-6، حينما نناقش تفاعل الإسقاط والنبرة والإقحام.
من الواضح أن القيد لا-[i] سوف يهيمن على قيد المحافظة الذي يتطلب أن تكون للجزئيات الصوتية المدخلة مناظرات في المخرج (McCarthy and Prince 1995):

¹¹ لقد تمت قولبة هذا القيد بناء على القيد المشابه لا-[a] الذي طرح سابقاً في Orgun (1995). ولكن السؤال المثير للاهتمام هو ما إذا كان من الممكن تجزئة القيد لا-[i] إلى مجموعة من القيود التي تعمل مجتمعة على تحقيق تأثيراته. من حيث المبدأ، يعتبر هذا ممكناً، إذا ما افترضنا وجود قيد ضد المقاطع الكلمية أحادية المجترأ (Broselow 1992:ص32)، ووضعناه في مرتبة وسطية بين قيد المحافظة على صوائت محددة، كأن نقول: هوية-مد مخ [a] << *σ_μ << هوية-مد مخ [i]. ونحن لن نتبنى هذا التوجه هنا، ولكننا سنبقى على التكوين الحالي للقيد لا-[i] كما هو.

(72) كلي-مد مخ

لكل جزئية صوتية في المدخل مناظر في المخرج.

والذي يدعم هذا الترتيب هي حقيقة أن عملية الحذف تحدث في صيغ مثل: [fhímna] "نحن فهمنا"، التي يتضح أنها توافق القيد لا-[i] على حساب القيد كلي-مد مخ.

أما بالنسبة للتطبيق القاصر لعملية إسقاط-i، فإن ذلك سوف يتطلب أن يهيمن القيد رأس-كلي-ق ز على القيد لا-[i] وذلك لأن الحذف سيحجب عندما يؤثر على هوية-القاعدة. وقد يكون شكل ترتيب القيود الذي تبلور حتى الآن كما يلي:

(73) التطبيق القاصر لعملية إسقاط-i

رأس-كلي-ق ز < لا-[i] < كلي-مد مخ

تقدم التصويرات (74 - 75) توضيحاً للتحليل المقترح. وكما سنلاحظ، فإنه لم ينظر إلا إلى تلك المخرجات المرشحة التي توافق الأنماط المعيارية النبرة في العربية الفلسطينية؛ أما بالنسبة لكيفية تفاعل النبرة مع عمليتي الإسقاط والإقحام، فإنه سيتم نقاش ذلك في الفصل 6-4 أدناه.

تحديداً، يوضح التصوير (74) التطبيق القاصر لإسقاط-i، بينما يقوم التصوير (75) بتوضيح كيفية حدوث الإسقاط في صيغة تفتقر إلى قاعدة:

(74)

المدخل: /fihim-na/ القاعدة: [fíhim]	رأس-كلي-ق ز	لا-[i]	كلي-مد مخ
أ. [fi.hím.na]		*	
ب. [fhím.na]	!*		*

(75)

المدخل: /fihim-na/	رأس-كلي-ق ز	لا-[i]	كلي-مد مخ
--------------------	-------------	--------	-----------

			القاعدة: لا-يوجد
	!*!		أ. [fi.hím.na]
*			ب. ④ [fhím.na]

الذي يتضح من هذين التصويرين هو أننا على الطريق الصحيح: فقد تم التعليل لتلك الملاحظة الأساسية المتعلقة بالقصور في تطبيق عملية إسقاط-i على صيغ المفعول ذات اللواحق المبتدئة بصامت.

أما الآن، فدعونا نناقش تلك الصيغ ذات اللواحق المبتدئة بصائت، وأقصد تحديداً صيغة المفعول [fíh.mu] "هو فهمه هو" (مع قاعدتها [fí.him] "هو فهم")، وكذلك صيغة الفاعل [fíh.mu] "هم فهموا" (التي تنفقر إلى قاعدة). سنرى أن ترتيب القيود أعلاه قادر على التنبؤ، وبشكل صحيح، بأن عملية إسقاط-i ستطبق في كلا الصيغتين، مما سينتج زوج من المخرجات المتجانسة لفظياً. بالمسبة لصيغة المفعول، نجد أن الصائت [i] الثاني في الجذع قد تم حذفه دون أي قيود وذلك لأن مقابلة في القاعدة لا يعتبر منبوراً. وبناء على ذلك، فإنه لن يتم انتهاك القيد رأس-كلي-ق ز في المرشح (76ب)، حيث يترك الناتج النهائي لقيد الموسومية لا-[i]:

(76)

المدخل: /fihim-u/	رأس-كلي-ق ز	لا-[i]	كلي-مد مخ
القاعدة: [fíhim]		!*!	
أ. [fí.hi.mu]			
ب. ④ [fíh.mu]			*
ج. [fíh.mu]	!*!	*	*

أما بالنسبة لصيغة الفاعل، فإن القيد رأس-كلي-ق ز لن تكون له أي علاقة، لعدم وجود قاعدة يرجع إليها في هذه الحالة:

(77)

المدخل: /fihim-u/	رأس-كلي-ق ز	لا-[i]	كلي-مد مخ
القاعدة: لا-يوجد			

	!		أ. [fí.hi.mu]
*			ب. [fíh.mu]
*	!*		ج. [fhí.mu]

باختصار، يمكن القول بأن عملية الإسقاط لن تحجب لمجرد وجود ما يقابل الصائت في القاعدة، ولكنها ستحجب إذا كان هذا المقابل (في القاعدة) منبوراً.

3-4-6 الدورة أم هوية-القاعدة

يمكن لنا أن نستخلص من النقاش أعلاه عدد من الاستنتاجات العامة. أولاً، نجد أن لمفهوم "القاعدة" في إطار التناظر-مخ مخ ارتباطاً وثيقاً بالتكوينية. وثانياً، تساهم الفرضية القائلة بأن القاعدة هي صيغة مخرجة حرة-الظهور في صحة التنبؤ بأن العلاقات التحويلية-الاشتقاقية ستشتمل على إنتاج بعض الصيغ المخرجة. ولا تعتبر النظرية الاشتقاقية قادرة على الوصول إلى مثل هذه التنبؤات، لأن الذي ينظر إليه على أنه دورة لا يعتبر بطبيعته مقيداً بمقاييس "الصيغة حرة-الظهور". فنجد أن أي طبقة من البنية الصرفية، بغض النظر عن علاقاتها بكلمات حرة-الظهور، هي موضع محتمل لتحقيق الدورية الاشتقاقية. ولكي يستطيع التمييز بين تصريف صيغ الفاعل وتصريف صيغ المفعول في العربية الفلسطينية، لجأ Brame إلى الفرضية (العشوائية) القائلة بأن الأخير هو فقط الذي يعول على الدورية الاشتقاقية. ولكن لو كانت الأمور عكس ما هي عليه (أي أن صيغ الفاعل هي التي تعول على الدورية الاشتقاقية)، لكان التعبير عنه من خلال النظرية الدورية على نفس الدرجة من السهولة والسطحية.¹²

ودعونا الآن نجري مقارنة أكثر تفصيلاً بين تحليل هوية-القاعدة والتحليل الدوري الاشتقاقي، وذلك بناء على ما تقتضيه صيغة الفاعل [fíhmu] "هم فهموا". بالنسبة للتحليل الدوري (أي ذلك المطروح آنفاً في 65)، سنجد أنه يضع شرطاً على تطبيق عملية إسقاط-i محدداً نفوذها (نطاق تطبيقها) على الصوائت الغير منبورة. ومن الواضح أن شرط النبرة هذا سيلعب دوراً حاسماً في حماية صائت المقطع الكلمي البدئي في المدخل /fíhim-u/ من عملية إسقاط-i، وذلك للحيلولة دون تحقق الصيغة المعتلة *[fhímu].

وبالمقابل، لا تظهر في تحليل هوية-القاعدة أي حاجة لمثل هذا الشرط المتعلق بالنبرة، وفي الحقيقة سيكون من المستحيل النص على شيء من هذا القبيل. فمن المستحيل

¹² لقد أخذت النظرية التطريزية للفونولوجيا المعجمية (1989 Inkelas) هذا الاعتراض في الاعتبار حيث يتم ربط مفهوم "الفئة الدورية" باستقلاليتها التطريزية.

الإشارة إلى غياب النبرة عن الصائت الذي هو هدف عملية الإسقاط، لأن هذا الصائت لا يمكن أن يظهر في المخرج. ولا يمكننا كذلك أن نعزو حجب عملية الإسقاط البدئي إلى هوية-القاعدة، وذلك لأن صيغ الفاعل، عموماً، تفتقر إلى القاعدة. وبدلاً من ذلك، فإن تحليل هوية-القاعدة تمكن من إقصاء مرشح مثل (77ج) [fhí.mu]* مستخدماً ذات القيد الذي يعمل على استئثار عملية إسقاط-i بالمقام الأول: وأقصد بذلك القيد لا-[i]. فبما أن الهدف من وراء عملية إسقاط-i هو تفادي ظهور مقاطع كلمية خفيفة تحتوي على الصائت [i]، فإن المخرج يجب أن يسعى لتحقيق هذا الهدف، الأمر الذي يعزى في هذه الحالة إلى الانتهاك الأدنى. (قارن المرشح الأفضل [fíh.mu] في 77ب، والذي لا يوجد فيه أي مقاطع كلمية مفتوحة تحتوي على الصائت [i]، مع ذلك الأقل أفضلية [fhí.mu] 77ج، الذي مازال يوجد فيه مقطع كلمي واحد يحتوي على الصائت [i].)

وبالرغم من ذلك، إلا أن تحليل هوية-القاعدة مازال بحاجة إلى ما يربطه بالنبرة ليتمكن من تحليل تأثيرات التطبيق القاصر، كما هو الحال في صيغة المفعول [fi.hím.na] (في 74أ أعلاه). وكما رأينا، فإن هذه الإشارة إلى النبرة يتم تحقيقها عن طريق القيد رأس-كلي-ق ز، والذي يعتبر أحد قيود هوية-القاعدة التي تتطلب الاحتفاظ بالصوائت المنبورة في الصيغ المترابطة صرفياً. ويمكن تلخيص الاختلاف في توجهات هذين التحليلين كما يلي: فنجد أن تحليل النظرية التفاضلية يعتمد على التفسير العقلي الذي يرى أن رابطة النبرة هي أحد حالات وحدة الجدول التصريفي، والتي تشتمل على التناظر-مخ مخ. وبالمقابل، نجد أن التحليل الاشتقاقي يتعامل مع هذا البعد التصريفي في عملية الحجب على أنه تزامني، ويعزو الحجب إلى وجود نبرة مجردة في مستوى وسطي من عملية الاشتقاق. والآن، أي هاتين النظريتين الأكثر ملائمة؟

من الملاحظ أن التجريد المفرط في التحليل الدوري، بالرغم من مظهره المبهر، سيكون عائقاً كبيراً باعتبار القدرة على التعلم. حيث أن المتعلم للغة يجد نفسه أمام صعوبات إضافية تتمثل في الحاجة إلى تعلم قانون أقل ما يمكن وصف تأثيراته به هو أنها غير واضحة المعالم على المستوى السطحي. فالنبرة التي تظهر في المستوى الوسطي من التمثيل (حيث نجدها تعمل على حجب عملية إسقاط-i) لا وجود لها على المستوى السطحي، وعليه فإنه يجب "تخمينها" أو "إعادة بنائها" وذلك عن طريق تحليل صرفي لكلمة ذات علاقة. وهذا يعني أن النبرة المجردة في [fíhíma] يجب أن تكون مرتبطة بحقيقة أنها تظهر فعلاً على الصيغة [fíhim]. والآن لاحظ أن افتراض حدوث هذه العملية المشتمة على إعادة البناء الصرفي هو أمر مساو للتأسيس "رابطة جدولية" بين الصيغة المشتقة وقاعدتها، وبالتحديد كما يجري في

تحليل النظرية التفاضلية. والاختلاف الوحيد هو أن التحليل في إطار النظرية التفاضلية سيبلور هذه العلاقة بالصيغ المترابطة صرفياً في شكل أحد مبادئ النظام اللغوي، والذي سيأخذ صيغة التناظر-مخ. والفائدة التي نجنيها عند اتخاذ مثل هذه الخطوة هي القضاء على التجريد المفرط في التحليل. وكإستراتيجية عامة، يعتبر القضاء على التجريد أمر مطلوب لاعتبارات القابلية التعليمية.

ولكن من الطبيعي أن نشير إلى القابلية لتعلم أنظمة التحليل في النظرية التفاضلية، الأمر الذي طالما تحاشته النظرية الاشتقاقية. حيث نجد أن التحليل الاشتقاقي يفترض أنه يتم اشتقاق التخصيصات السطحية الفونولوجية لكل صيغة مخرجة بناء على المعلومات المتوافرة لدى التمثيلات المعجمية، بالإضافة إلى بنيتها الصرفية الداخلية. وبعبارة أخرى، يمكن القول بأن كل صيغة مركبة تعتبر "ذاتية-الاكتفاء"، الأمر الذي يتيح المجال لاعتماد نظرية محلية تقييدية لتفسير العلاقات التحويلية-الاشتقاقية. ولكن لا يوجد أي اعتبار لمثل هذه المحلية في ضل مفهوم التناظر-مخ، حيث أن التخصيص السطحي للكلمات المركبة صرفياً سيصبح معتمداً على الخصائص السطحية لكلمات أخرى. والسؤال المهم هو: إلى أية حد يمكن لنظرية التناظر أن تفرض تقييد/ت على العلاقات الجدولية المحتملة منطقياً.¹³ وهل يمكن القول بأن القضاء على التجريد سيكافئ هذه الزيادة في العالمية (الكونية)؟ في الوقت الحاضر، لا تعتبر الإجابة على هذه التساؤلات أمراً هيناً. ولكن يجب التأكد من أن أي فقدان في التقييدية قد ينتج عن الزيادة في العالمية سيعوض عن طريق تقييد مفهوم "العلاقة الجدولية". وهذا بالضبط ما تهدف النظرية التفاضلية لتحقيقه، فتعريف "القاعدة" المطروح هنا هو مجرد محاولة للوصول إلى تقييد منطقي لمفهوم التناظر-مخ.

6-4-4/الإقحام والكمدة (opacity) في البناء العروضي

ونتوجه الآن لموضوع الكمدة في البناء العروضي. وسوف نبدأ أولاً بنقاش عملية الإقحام كمصدر للكمدة العروضية، وكذلك سنناقش تفاعلات هذه العملية مع هوية-القاعدة والمحافظة. ومن ثم سوف نناقش القيود العروضية الأصلية، وذلك بترتيبها باعتبار علاقتها مع القيود المسؤولة عن الإقحام والإسقاط.

¹³ لقد تم طرح أجوبة متنوعة على هذا التساؤل في كل من Benua (1995)، و Buckley (1995)، و Flemming (1995)، و Orgun (1994، 1995، 1996)، و Kenstowicz (1996)، و Steriade (1996)، و Kager (القادمة)، وآخرون.

في العربية الفلسطينية يوجد كذلك عملية لإقحام -i، والتي ينتج عنها إدخال الصائت [i] بين الصامتين الأول والثاني في تتابع ثلاثي الصوامت، أو بين صامتتين في نهاية الكلمة:

$$(78) \quad \begin{array}{c} [\quad C \quad] \\ C_C \{ \quad \quad \} / \quad i \quad \leftarrow \quad \emptyset \\ [\quad \# \quad] \end{array}$$

تعتبر هذه العملية هي مصدر النبرة الكمدة في أمثلة صيغ الملكية، مثل تلك التي في (3أ79)، و(3ب79) أدناه. وتظهر الصوائت المقحمة بالخط الغامق:

(79) الإقحام والنبرة الكمدة في العربية الفلسطينية

أ1	/fihm/	fí.him	"الفهم"
أ2	/fihm-u/	fih.mu	"فهمه (الفهم العائد إليه)"
أ3	/fihm-na/	fí.him.na	"فهمنا (الفهم العائد إلينا)" (*fi.hím.an)
ب1	/ʔakl/	ʔá.kil	"طعام"
ب2	/ʔakl-u/	ʔák.lu	"طعامه"
ب3	/ʔakl-ha/	ʔá.kil.ha	"طعامها" (*ʔa.kíl.ha)

هنا يمكن اعتبار النبرة "كمدة" وذلك انطلاقاً من كونها قد فشلت في التلاؤم مع التقطيع الكلمي السطحي. فالفلسطينية تعتمد عادة إلى وضع النبرة على المقطع الكلمي ما قبل الختامي إذا كان ثقيلًا، وفيما عدا ذلك فإن النبرة تكون على المقطع الكلمي ما قبل ما قبل الختامي. (الذي يجدر ذكره هو أننا لن نطرح موضوع المقاطع الكلمية "الثقيلة جداً"). وبالرغم من ذلك، فإننا نجد أن النبرة تظهر على المقاطع الكلمية ما قبل ما قبل الختامية في الصيغ (3أ79 - ب3)، حتى مع وجود مقاطع كلمية مغلقة (أي ثقيلة) في الموضع ما قبل الختامي.

في ظل تحليل اشتقاق، سنجد أن هذا التفاعل قد يشتمل على ترتيب القانون المنفذ لعملية إقحام -i بعد النبرة. ويتضح ذلك من خلال عملية الاشتقاق في (80) الذي يبين كيف أن إقحام -i يأتي متأخراً إلى حد لا يتيح له فرصة تحديد النبرة السطحية:

$$(80) \quad \begin{array}{ccc} /fihm-na/ & /fihm-u/ & /fihm/ \end{array}$$

fíhm	fíhm	fíhm	النبرة: الدورة الأولى
fíhm-na	fíhm-u	fíhm	الدورة الثانية
fíhim-na	---	fíhim	إقحام-i
[fíhimna]	[fíhmu]	[fíhim]	

وثانية، يبرز السؤال: كيف تستطيع النظرية التفاضلية تحقيق آثار الكمدة؟ ولكن دعونا أولاً ما هو ذلك التفاعل بين القيود الذي سينتج عملية إقحام-i. الأمر الذي سيثير عملية الإقحام هو خليط من قيدين عاليي-الترتيب يتم فرضهما على سلامة-الصيغة المقطعية (81أ - ب)، والذين سوف ندمجهما تحت القيد الموحد المسمى: شكل-مقطع:

(81) شكل-مقطع

- أ. *تركيب (قارن مع Prince and Smolensky 1993)
لا لأطراف المقطع المركبة.
- ب. تتابع-الجهورية (قارن مع Clements 1990)
الاستهلاكات المركبة تتصاعد في الجهورية، والتقفيلات المركبة تنخفض في الجهورية.
- فمن الملاحظ أن تحاشي اعتلال-الصيغة المقطعية تكون له الأولوية على تحاشي وجود الصوائت المقحمة. وباعتبار ترتيب القيود، يمكن القول: *تركيب << اعتماد-مد مخ.¹⁴ ويمكن تحاشي انتهاك القيد *تركيب بطريقتين مختلفتين، وذلك بالإقحام بين الصامتين الأول والثاني، أو بعد الصامت الثاني.

(82) أ. fí.him.na C_CC

ب. *fíh.mi.na CC_C

في التحليل الاشتقاقي، يتم التصريح عن موضع الإقحام من خلال القانون. أم التحاليل الاشتقاقية الأكثر تطوراً فإنها تستطيع التنبؤ بالموضع عن طريق التقطيع الكلمي الاتجاهي

¹⁴قد يكون من الأفضل أن نقترح القيد *CCC، وذلك لأن اللغة تسمح بظهور الاستهلاكات المركبة في بداية الكلمة، وهي في الحقيقة تنتج من حذف صائت المدخل (قارن مع [fíhim-na]).

(أنظر Itô 1989). ولكن لا يتوافر كلا هذين الخيارين لدى تحليل النظرية التفاضلية. فلا يوجد في النظرية التفاضلية أي قوانين، فما بالك بقوانين اتجاهية. سنجد ثانية أن لهوية-القاعدة دوراً تلعبه هنا. فلو تفحصنا في الصيغة المخرجة الأفضل [fi.him.na]، لوجدنا أنها تشابه قاعدتها تشابهاً تاماً، وذلك من منطلق أن كلا الصائتين اللذين يظهران في القاعدة [fi.him] قد تم فعلاً الاحتفاظ بهما في الصيغة المزادة. وحقيقة أن أحد هذين الصائتين (ذلك الذي خط تحته في 83) يعتبر "مقحماً"، باعتبار المدخل، هو أمر لا يعتبر ذا علاقة بالنسبة لهوية-القاعدة:

	أ. (83)	/fi h m -n a/	ب. /fi h m -n a/	المدخل
		[f í h i m -n a]	[f í h i m -n a]	المخرج
		[f í h i m]	[f í h i m]	القاعدة

فلاحظ أنه قد تم كسر التناظر بين القاعدة والمخرج في الصيغة (83ب)، حيث أن الصائت المقحّم [i] يفنقر إلى ما يناظره في القاعدة. وهذا الأمر يشير إلى وجود أحد قيود هوية-القاعدة من الصنف (كلي)، بحيث يتطلب أن يكون للجزئيات الصوتية في القاعدة مناظرات في المخرج (الصيغة المزادة):

(84) كلي-ق ز

يوجد لكل جزئية صوتية في القاعدة مناظر في الصيغة المزادة.

يعتبر القيد كلي-ق ز أكثر تعميماً من القيد رأس-كلي-ق ز وذلك لأنه لا يشير إلى النبرة في صائت القاعدة. وكذلك فإن القيدتين يختلفان في موضع كل منهما في الترتيب، وتحديدًا باعتبار القيد لا-[i]. حيث أن القيد كلي-ق ز يحتل مرتبة أعلى من لا-[i]، بينما نجد أن القيد رأس-كلي-ق ز هو أدنى منه ترتيباً، كما يتضح من خلال معلومات المتعلقة بالإسقاط أدناه:

(85) أ. رأس-كلي-ق ز < لا-[i] /fihim-na/ "هو فهمنا نحن"

[fíhím-na] < [fíhím-na]

ب. لا-[i] < كلي-ق ز /fihim-u/ "هو فهمه"

[fihim-u] < [fihm-u]

والسؤال التالي هو: لو قام ذلك الصائت (بالخط الغامق) في الصيغة [fi.him.na] "الفهم العائد لنا" بنسخ الصائت المقم من قاعدته [fi.him] "الفهم"، فكيف يمكن التنبؤ بموضع الإقحام في القاعدة؟ وبناء على ذلك، فإنه يجب أن نضع في الاعتبار مخرجين اثنين، يكون في أحدها إقحام داخل-الجدع، [fi.him]، أما الآخر فيكون فيه إقحام خارج-الجدع، [fih.mi]. ويتم اختيار الأول باستخدام أحد قيود الاصطفافية المعممة (والذي سبق وأن طرح في الباب الثالث – McCarthy and Prince 1993):

(86) اصطفاوية-يمنى

$\sigma = \text{كل وظ}$

ومن الواضح أن هذا القيد غير مهيمن عليه في العربية الفلسطينية.

ودعونا الآن نلقي نظرة سريعة على المحتوى السمائي للصائت المقم، والذي يعتمد على الموسومية السمائية (الباب الثالث). فسنجد أن الصائت المقم [i] يبدو أنه أقل موسومية من أي صائت آخر. الأمر الذي ينتج من أحد قيود الموسومية حرة-السياق، وأقصد تحديداً القيد *[-مستعل]:

(87) *[-مستعل]

في التصويرات أدناه، لن ندرج هذا القيد، مفترضين مجوده ضمناً وذلك بالسماح للصائت [i] فقط بأن يظهر كصائت مقم.¹⁵

بعد هذا التحليل المبدئي، دعونا الآن نركز مصدر الكدة العروضية. فكما شاهدنا سابقاً، تكمن الكدة في الافتقار إلى المطابقة (أو الانسجام) بين النبرة والتقطيع الكلمي في الصيغ السطحية. فالعربية الفلسطينية تلجأ عموماً إلى وضع النبرة على أي مقطع كلمي ثقيل يظهر في موضع ما قبل ختامي. إذن لماذا نجد أن الصائت المقم [i] في كلمات مثل [fi.him.na]

¹⁵ انظر أبو سليم (1980) للإطلاع على معطيات توضح أن الصائت [u] يحذو نفس نمط الصائت [i] في عمليات الإسقاط والإقحام.

و[ʔá.kil.ha] هو غير منبور بالرغم من ظهوره في مقطع كلمي مغلق في موضع قبل ختامي، والذي يعتبر أحد المقاطع الكلمية التي تجذب النبرة عادة؟ ولكن لا يعتبر هذا في الحقيقة أمراً شاذاً، حيث أنه من المؤلف عبر-لغائياً أن نجد الصوائت المقحمة ترفض النبرة (Piggott 1995، وAlderete 1995). ولتحقيق هذه الظاهرة، أقترح Alderete (1995) قيد *للاعتمادية الرأسية* يتطلب وجوب أن يكون للصوائت المنبورة مناظرات مدخلة:

(88) رأس-اعتمادى-مد مخ

لكل صائت في رأس المخرج التطريزي مناظر في المدخل.

فلاحظ أن الصائت المقحم [i] في [fí.him.na] يفتقر إلى مناظر في المدخل كما يتضح من خلال الرسو التوضيحي في (89أ). وبناء على ذلك فإن وضع النبرة عليه سيؤدي إلى انتهاك القيد رأس-اعتمادى-مد مخ. وبالمقابل، فإن الصائت المنبور في [ba.kár.na] "بقرنا" (89ب)، الذي يرتبط بالقاعدة [ba.kár] "بقر"، له مناظر في المدخل، الأمر الذي يعني أن وضع النبرة عليه لن يؤدي إلى انتهاك القيد رأس-اعتمادى-مد مخ.

(89) أ.	/f i h m -n a/	ب.	/b a k a r -n a/	المدخل
	[f í h i m -n a]		[b a k á r -n a]	المخرج
	[f í h i m]		[b á k a r]	القاعدة

بشكل غير مباشر، نجد أن الصيغة (89ب) تقصي أي فرضية بديلة بخصوص النبرة الكمدة في [fí.him.na]، والقائلة بوجوب أن يكون للصائت المنبور في المخرج مناظر منبور في القاعدة. فمن الواضح أن هذه الفرضية ليست صحيحة لأن الصائت المنبور في الصيغة المخرجة (89ب) ليس له أي مناظر منبور في القاعدة.

ويمكن الآن قولبة الكمدة "العروضية" في شكل هيمنة أحد قيود الهوية على أحد قيود سلامة-الصيغة العروضية. وبعبارة أكثر تحديداً، يمكن القول أن القيد رأس-اعتمادى-مد مخ يهيمن على قيد سلامة-الصيغة المسؤول عن وضع النبرة على المقاطع الكلمية الثقيلة (في المواضع

ما قبل الختامية)، وأقصد بذلك مبدأ الوزن-المؤدي إلى-النبر (أو م و ن، Prince and Smolensky 1993):

(90) الكمة العروضية في العربية الفلسطينية

رأس-اعتمادى-مد مخ < م و ن

أما الترتيب المعاكس فسوف ينتج عنه وضع النبرة على المقطع الكلمى ما قبل الختامى، مثل [fíhim-na]*، بدلاً من [fíhim-na].

سيتم من خلال التصويرات الثلاثة التالية توضيح كيفية تحليل التناوبات بين ظهور الصائت-من عدمه وذلك بتقييم صيغ مخرجة محدودة التباين: [fíhim-na] "هو فهمنا" في التصوير (91)، و [fhím-na] "نحن فهمنا" في التصوير (92)، و [fíhim-na] "الفهم العائد لنا" في التصوير (93).

(91)

المدخل: /fíhim-na/ القاعدة: [fí.him]	شكل- مقطع	رأس-كلي- ق ز	لا-[i]	رأس-اعتمادى- مد مخ	كلي-ق ز	م و ن
أ. [fi.hím.na]			*			
ب. [fí.him.na]			*			!*
ج. [fíh.mi.na]			*		!*	
د. [fhím.na]		!*			*	
هـ. [fíhm.na]	!*				*	

(92)

المدخل: /fíhim-na/ القاعدة: لا يوجد	شكل- مقطع	رأس-كلي- ق ز	لا-[i]	رأس-اعتمادى- مد مخ	كلي-ق ز	م و ن
أ. [fi.hím.na]			!*			
ب. [fí.him.na]			!*			*
ج. [fíh.mi.na]			!*			
د. [fhím.na]						
هـ. [fíhm.na]	!*					

ويعتبر التصوير الأخير هو الحاسم فعلاً: حيث أنه بين تأثيرات الكمة باعتبار الصائت المقم [i]:

(93)

المدخل: /fi.him-na/ القاعدة: [fí.him]	شكل- مقطع	رأس-كلي- ق ز	لا-[i]	رأس-اعتمادي- مد مخ	كلي-ق ز	م و ن
أ. [fi.hím.na]			*	!*		
ب. [fí.him.na]			*			*
ج. [fíh.mi.na]			*		!*	
د. [fhím.na]		!*			*	
هـ. [fíhm.na]	!*				*	

وختاماً، يمكننا القول بأننا في موضع نستطيع من خلاله تجسيد الإدعاء القائل بأن تفاعل الإقحام والنبرة في العربية الفلسطينية يشتمل على عملية تقييم متواز بين المحافظة-مد مخ والهوية-مخ مخ. ويتضح مثل هذا التوازي من خلال النشاط الفاعل، داخل تسلسلية معينة للقيود، لكلا الصنفين من القيود. ولاحظ أنه من خلال صيغة مخرجة مفردة مثل [fí.him.na] (في 93ب)، ينظر إلى الصائت المكتوب بالخط-الغامق على أنه صائت مقم، وذلك باعتبار المدخل (الأمر الذي يفسر عدم إمكانية ظهوره منبوراً على السطح - بسبب ما يتطلبه القيد رأس-اعتمادي-مد مخ)، بينما نجد المفارقة في النظر إليه على أنه غير-مقم باعتبار القاعدة (الأمر الذي يفسر وجوب الاحتفاظ به - وذلك لموافقة القيد كلي-ق ز).

5-4-6 الخاتمة

من الواضح أن تحليل النظرية التفاضلية المطروح لنمط النبرة والتأوب بين وجود الصائت-من-عدمه في العربية الفلسطينية يقودنا إلى عدد من الاستنتاجات بما يخص الحد المشترك بين الصرف والفونولوجيا. فعند النظرة الأولى، بدت حالات الكمة في هذه الأنماط وكأنها إشكالية بالنسبة للنظرية التفاضلية، مما بدا وكأنه دعم لمفهوم المستويات المتوسطة من التمثيل وميكانيكية الاشتقاق المتعلقة بالدورة. ولكن، كما شاهدنا في هذا الفصل، عرفنا كيف أن ذلك التحليل المعتمد على التناظر-مخ مخ قادر على تقديم نفس الدرجة من الملائمة بما يخص الاعتبارات الوصفية، بالإضافة إلى قدرته على تحقيق ذلك التمييز المفاهيمي والكامن في

القضاء على التجريد المفرط. وقد تم تقديم تعريف لمفهوم "القاعدة"، كصيغة حرة-الظهور ذات ارتباط بنيوي بالكلمة المركبة. ورأينا في الختام كيف أنه يمكن النظر إلى تقييم التناظر مخ مخ والتناظر-مد مخ في الصيغ المخرجة على أنه عملية متوازنة.

5-6 التناظر بين المخرج-و-المخرج: الاستنتاجات

كان الهدف من وراء هذا الباب هو نقاش توسيع نطاق نظرية التناظر ليشمل حقلين تجريبيين جديدين، وأقصد بذلك تحديداً عمليتي الاقتضاب الصرفي والزيادة المعتمدة-على-الجذع. وقد يكون من المبكر هنا أن نشرع في تقييم المزايا الإجمالية لمدخل هوية-القاعدة، ولكن من المؤكد أن النتائج الأولية تعد مشجعة.

وقد ضل التحليل الدوري المشهور الذي قدمه Brame للتناوبات بين وجود الصائت-من-عدمه ونمط النبرة في العربية الفلسطينية يحتل، ولفترة طويلة، مكانة المثال الرئيسي على المستويات الوسطية في الفونولوجيا. ونجد أن تحليل التناظر يحتفظ بالرؤية الجوهرية للتحليل الدوري - والتي تشير إلى أن الصيغ المركبة (المعقدة) صرفياً تعتمد على صيغ أخرى أقل تركيباً في شكلها الفونولوجي، ولكنه في الوقت ذاته يعمل على القضاء على الطبيعة التسلسلية (أو التحويلية-الاشتقاقية) للعلاقة الاعتمادية. ونجده أيضاً يهدف إلى القضاء على التجريد المفرط الذي قد يشتمل عليه التحليل التسلسلي. وقد كان تحليل Brame مفرطاً في التجريد منطلق أن حجب عملية الإسقاط كان ينسب إلى نمط نبرة قبل-سطحي في الصيغة المركبة بدلاً من أن ينسب إلى نمط النبرة في صيغة القاعدة، حيث تكون النبرة صريحة.

أما بالنسبة للنتائج المترتبة على اعتماد هذا المدخل المتعلق بهوية-القاعدة فيما يخص الحقول التجريبية الأخرى فهو أمر مازال بحاجة إلى تحديد دقيق مبني على دراسة متأنية. فعلى سبيل المثال، إلى أي حد يمكن تقييد مفهوم العلاقة الجدولية المحتملة في النظرية التناظرية؟ وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك بؤرة اهتمام أخرى لا يجدر بالأبحاث المستقبلية في إطار النظرية التفاضلية أن تغفلها: وأقصد بذلك تلك الظواهر التي تم تقديمها في إطار النظرية التسلسلية على أنها تتطلب وجود مستويات وسطية من الاشتقاق. ومن بين هذه توجد قائمة من الظواهر والتي سبق وأن قدمت لها تحليلات معتمدة على ما-يسمى بترتيبات قوانين "عكس الاتصال" (counterfeeding rules) وقوانين "عكس الانفصال" (counterbleeding rules) في النظرية التسلسلية. الأمر الذي يعني أن النظرية التفاضلية يجب وأن تطور نظرية للكدة. وسوف نعيد طرح هذه المسألة المهمة في الباب التاسع.

تمارين

1 الأسبانية

تعمل الأسبانية (Harris 1982) على تحديد مخارج صوامت التقفيلة (إلى لثويات). وتتضح عملية التحديد هذه من خلال التناوبات التالية، حيث نجد أن الغاريات المدخلة /n, ɲ/ في موضع التقفيلة تظهر على السطح على أنها اللثويات [n, l]، على التوالي:

donθeɲa /donθeɲ-a/ "فتاة" desdeɲar /desdeɲ-ar/ "يزدري (مصدر)"

donθeɲas /donθeɲ-a-s/ "فتاة (جمع)" desdeɲoso /desdeɲ-os-o/ "مزدري"

donθel /donθeɲ/ "فتى (مفرد)" desdeɲ /desdeɲ/ "يزدري (مفرد)"

ولكن هناك تطبيق زائد لعملية تحديد المخرج في صيغ الجمع التالية:

donθeles /donθeɲ-es/ "فتى (جمع)" desdeɲes /desdeɲ-es/ "يزدري (جمع)"

- أ. رتب تلك القيود المتعلقة بعملية تحديد سمات المخارج في التقفيلة.
- ب. ومن ثم، قدم تحليلاً لتأثير التطبيق الزائد، مقترحاً قيداً للتناظر-مخ مخ وواضعاً إياه في ترتيب بالنسبة للقيود التي قدمتها في (أ).
- ج. ناقش أي فرضيات ترى أهميتها بالنسبة إلى مفهوم "القاعدة"، ثم اشرح التباين بين [donθeɲa] ~ [donθeles] و [desdeɲoso] ~ [desdeɲes].
- د. قدم تصورات للصيغ التالية: [donθeɲa]، و [donθel]، و [donθeles].

2 إنجليزية Belfast

في إنجليزية Belfast (Harris 1990، Borowsky 1993) الغير ممتدات اللثوية [l-n-d-t] يتم تسنينها لتصبح [l-n-d-t̪]، على التوالي، قبل الرائيات [əɹ] و [r]:

[fæt] "بدین"	[lɛɪt] "متأخر"	[tɹeɪn] "قطار"	[mæɪəɹ] "أمر ما، مسألة"
[wɑːd] "عريض"	[dɑːm] "يتعشى"	[dɹeɪn] "ينزح"	[spɑːdɹ] "عنكبوت"
[fɪl] "يملاً"	[kɪl] "يقتل"	[lædɹ] "سلم"	[pɪlɹ] "عمود"

ولكن، نجد أن عملية التسنين لا تتحقق قبل لواحق صيغ المقارنة وصيغ الفاعل /-r/، بالرغم من أن لا تعتبر متميزة صوتياً بالمقارنة مع تلك النهايات في كلمات مثل [spaidər]، الخ:

[mætər] "أمر ما، مسألة"	[fætər] "أبدن"
[spaidər] "عنكبوت"	[waidər] "أعرض"
[pɪlər] "عمود"	[fɪlər] "الذي يملأ"

أ. أقتراح تحليلاً لنتوع البدائل الصوتية بين اللثويات والسنيات، مستحدثاً قيد موسومية سياقي. (ومن الأفضل أن تفترض أن تكون السنيات [+موزع]، بينما تكون اللثويات [-موزع]). ولتوضيح الطبيعة الصوتية الألفونية للتوزيع، يستحسن أن تقد تصويرين للكلمة *train* "قطار"، بحيث يمثل كل واحد منها أحد القيم المدخلة المحتملة للسمة [موزع] (أي الصيغتين /trem/ و /trem/).

ب. ومن ثم حلل التطبيق القاصر لعملية التسنين، مقدماً قيداً جديداً من قيود التناظر-مخ والذي يمكن ربطه بالسمة [موزع]، وواضعاً إياه في الترتيب المناسب بما يخص القيود في (أ).

ج. قدم تصورات للكلمات *fat*، و *matter*، و *fatter*، لكلا القيمتين المدخلة المحتملة للسمة [موزع].

3 تصنيف عاملي للتناظر-مخ مخ

أ. ضع التصنيف العاملي لقيود التناظر-مد مخ، والتناظر-مخ مخ، والموسومية حرة-السياق وتلك التي تعتبر سياقية (مقيدة السياق). أحرص على أن تأخذ في اعتبارك "التطبيق الاعتيادي"، و"التطبيق الزائد"، و"التطبيق القاصر". (يمكنك أن تعتمد المنهجية المطروحة في الباب الخامس، الفصل 5-6).

ب. قارن تصنيفك العاملي مع ذلك المقدم في الباب الخامس لتحليل ظاهرة التكرار. هل تجد أي اختلافات جوهرية؟ تحديداً، هل يحتوي التصنيف العاملي للتناظر-مخ مخ على ما يماثل "النسخ-الرجعي التكراري"؟ (راجع الباب الخامس، الفصل 5-6-5).

ج. كون تصوراً لحالة متخيلة لعملية النسخ-الرجعي إلى القاعدة في حالة الزيادة المعتمدة-على-الجدع، وحاول أن تمثل لها من خلال لغة حقيقية. وعلق على ما ستتوصل إليه بخصوص النتائج المترتبة على مفهوم "القاعدة".